محور
الدراسات السياسية

حولية المنتدى

عبد السلام عارف رؤية مستقبلية في مسار العلاقات العراقية ـ الإيرانية (١٩٦٣ـ١٩٦٦)

أ. م. هلال كاظم حميري الشبلي
وزارة التربية العراقية/ المديرية العامة لتربية النجف الاشرف
hilaldr8@gmail.com

ملخص البحث:

يحتل كل من العراق وإيران موقعًا جغرافيًا متميزًا من خلال موقعهما العالمي والإقليمي ، وهما مرتبطان بحدود طويلة ، معظمها برية ، لا تفصل بينها عوائق جبلية طويلة أو عوائق طبيعية مائية ، والعديد من الأنهار التي تنبع من الأراضي الإيرانية وتتدفق. في أرض العراق بسبب تراجع الأراضي الإيرانية في اتجاه جنوب وشرق العراق ، ولهذا كان لها أهمية اقتصادية وسياسية ، فضلاً عن مشاركتها في ممر شط العرب المائي. وكان من أسباب الصراع الحدودي بينهما ، نظرا لموقعها المميز في أعالي الخليج العربي ، وهي من الممرات المائية التي تدخل الأراضي العراقية على امتداد الحدود الإيرانية وصولا إلى شمال مدينة البصرة العراقية. وهذه المنافسة ، استمر حتى القرن الثامن عشر ، ورغم استمرار التوترات والمنافسة الحدودية في القرن التاسع عشر ، إلا أن الوضع أصبح أكثر استقرارًا في ظل الاحتلال البريطاني ، الذي أرسل فرق مسح مشتركة لرسم الحدود التي لطالما شهدت مسارات تعديل لها أكثر من مرة.

المقدمة:

يحتل كل من العراق وإيران مكانة جغرافية متميزة من خلال موقعهما الجغرافي ،وتربطهما حدود طويلة أكثرها برية ،لا تفصلها موانع طبيعية جبلية أو مائية طويلة، وتخترق هذه الحدود عدد غير قليل من الأنهار التي تنبع من الأراضي الإيرانية وتصب في الارضي العراقية بسبب انحدار الأراضي الإيرانية باتجاه الجنوب والشرق العراقي ، لهذا كانت لها أهميه اقتصادية وسياسية ،فضلا عن اشتراكهم في ممر مائي مهم «شط العرب» ،كان واحد من أسباب الصراع الحدودي بين البلدين، وذلك لموقعة المهم أعالي الخليج العربي ،ويعد من الممرات المائية الذي يدخل الاراضي العراقية بمحاذات الحدود الإيرانية وصولا الى شمال مدينة البصرة العراقية.

بدأت المنافسة بين الجانبين منذ القرن الثامن عشر في عهد الحكم العثماني، واستمرت في القرن التاسع عشر ،لكن الموقف اصبح أكثر استقرارا تحت الحكم البريطاني ، الذي أرسل فرق مسح مشتركة لرسم الحدود التي لطالما شهدت مسارات تعديل لأكثر من مرة . والصراع العراقي الإيراني ، واحد من الصراعات التي تطورت لأشد حالاتها وهي الحرب ، بسبب الخلافات الحدودية بين البلدين ، وشكلت أحدى ابرز مدخلات الصراعات والحروب في الوقت الماضي والحاضر ، ولكن تاريخ العلاقات الثنائية أشار أكثر من مرة الى حالة توتر وصراع وحرب بسبب مشكلة الحدود بينهما.

اقتضت طبيعة البحث ان يقسم على اربع مباحث ، تستفتح بمقدمة، وتنتهي بخاتمة ونتائج، تتكفل المقدمة بالتعريف على دور العراق السياسي والثقافي والاجتماعي وعلاقاته مع ايران في عهد الرئيس عبدالسلام عارف(١٩٦٣-١٩٦٦).أما المبحث الاول يتكلم عن مرحلة التأسيس

والخلاف الحدودي بين العراق وايران ،ويستعرض المبحث الثاني: الموقف الايراني في تهجير يهود العراق ،اما المبحث الثالث: يستعرض العلاقات العراقية الإيرانية في العهد الجمهوري ،وينظر المبحث الثالث في علاقات عبدالسلام عارف الداخلية مع البعث والحكومة الإيرانية.

المبحث الأول : مرحلة التأسيس والخلاف الحدودي

تعّد مرحلة بداية العشرينات من القرن العشرين مفصلية في تاريخ العلاقات الايرانية –العراقية فقد شهدت ولادة دولتين قويتين العراق وايران ،وكلاهما يطلان على الخليج العربي ولهم أدوار مهمة في هذه المنطقة الحيوية من العالم ، وأن العلاقات بينهما سجلت أحداث واضحة على المنطقة بأسرها ، في بداية تأسيس الدولة العراقية المستقلة وايران فاقت للتو من تغير سياسي مهم في نشاطها الداخلي ،بعد ان نجح رضا خان) [1])في حمل برلمان بلاده على انهاء آخر حكام المملكة القاجارية «احمد شاه « في ٣١ تشرين الأول ١٩٢٥ ، وأصبح اول شاه بهلوي ، وتم تتويجه على العرش في ٢٥ نيسان ١٩٢٦ ، كما اعلن ولده محمد رضا ولياً للعهد على المملكة والتي استمر حكمها ٥٣ سنة أنتهى عام ١٩٧٩. [2]

وجاء تأسيس الدولة العراقية الحديثة في ٢٣ آب ١٩٢١ بعد انهيار الدولة العثمانية على أيدي القوات البريطانية التي أحتلت الأراضي العراقية خلال الحرب العالمية الاول ١٩١٤ ـ١٩١٨ [3].

ونتيجة للضغوطات الشعبية أعلن البريطانيين عن تشكيل أول حكومة عراقية عام ١٩٢٠ برعايتهم ،أما طبيعة العلاقة بين العراق وايران ،وعلى الرغم من الصلات التاريخية والثقافية والدينية التي اوجدتها الطبيعة الجغرافية –السكانية بين العراق وبلاد فارس ،الا ان الأخيرة كان موقفها مشبعاً بروح الجفاء تجاه

الحكومة الوطنية التي اقامها الملك فيصل الأول في ٢٣ آب ١٩٢١ ، حيث لم تعترف بالحكومة العراقية لمدة ثماني سنوات على الرغم من إعتراف عدد كبير من الدول الأوربية والآسيوية بها ، وقد بقي ممثلو فارس في كربلاء والنجف والبصرة وخانقين وبغداد يرجعون الى دار الإعتماد البريطانية في بغداد من اجل معالجة القضايا ومنها قضايا الحدود والجنسية ، متجاهلين بذلك الحكومة العراقية (٤) .

وقد عللت ايران تأخير اعترافها لوجود عوامل ساهمت في تأخير هذا الاعتراف ومن أهمها الامتيازات التي يمنحها العراق للأجانب بموجب الاتفاقية العراقية الموقعة بين الحكومتين العراقية والبريطانية في ٢٥ اذار ١٩٢٤ والتي استثنت الجالية الفارسية في العراق بموجب احكام مادتها الأولى(٥) .

وأعتقد أن هذه الأتفاقية فصّلتها بريطانيا على رعاياها في وقت كان العراق لاحول له ولاقوه ، والتأخير بأعلان التأييد للحكم العراقي الجديد كان بسبب المشاكل الموروثة من الحكم العثماني وبالتالي أمتنعت الحكومة الايرانية بإعطاء التأييد لتلك الاسباب :ومنها العنجهية الشاهنشاهية في نظرتها الى جيرانها بأنها هي ألاقدم وهي الأفضل وبالتالي لا يروق لها حكومة لها نظام ديمقراطي وبرلمان تحكم في العراق ،وأن قضية الامتيازات الأجنبية التي لم يحصل عليها رعايا بلاد فارس في العراق ،في دفع صحافة الجانبين الى نشر مقالات استفزازية بحق كل منهما ، يضاف الى ذلك ان ممثل الحكومة الفارسية في عصبة الأمم هاجم السياسة العراقية في ١٧ أيلول ١٩٢٤ بشدة حول موضوع الامتيازات ، مستنداً على ان الرعايا الفرس كانوا يتمتعون بالامتيازات الممنوحة للأجانب من رعايا الدول الكبرى في عهد الدولة العثمانية التي كان العراق جزءاً منها (٦).

الادعاء الايراني ليس في محلة كون الحكومة العراقية أنداك تدار من قبل الحاكم البريطاني، ومع ذلك بررت السلطة العراقية رفضها لطلب الحكومة الفارسية في الحصول على الأمتيازات لرعاياها لعدم اعتراف حكومة فارس بالحكومة العراقية، وكذلك ليس من مصلحة العراق أعطاء الأمتيازات لأنها سوف تدفع بعض العراقيين الى التجنس بالجنسية الفارسية فضلاً عن عدم تمتع العراقيين المقيمين في بلاد فارس بالأمتيازات القضائية التي كانت تمنحها دولة فارس للرعايا العثمانيين المقيمين فيها كذلك أتصال حكومة فارس بالمعتمد السامي البريطاني وتجاهلها الحكومة العراقية ،وأن سبب تأخير العراق عن تنفيذ التزاماته أمام أيران (٧)،وفق مجموعة الأعتبارات السياسية والدبلماسية ،ومع هذا تمكنت الحكومة العراقية من اقناع الحكومة البريطانية بالغاء تلك الأتفاقية .

وعلى أي حال طالب العراق بريطانيا في مذكرتين الأولى في ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٨ والثانية في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٨ بالغاء الأتفاقية العدلية المعقودة بينهما ، ليتسنى له الغاء الأمتيازات الممنوحة للأجانب الواردة في المادة الأولى من تلك الأتفاقية(٨) ،حينها ارسلت بريطانيا مذكرة الى عصبة الأمم المتحدة في ١٦ شباط ١٩٢٩ فوافقت العصبة في ٤ آذار ١٩٢٩ على استبدال الأتفاقية العدلية بأتفاقية جديدة تلغى فيها الأمتيازات الأجنبية ، ويتساوى فيها الأجانب في الحقوق بما فيهم رعايا أيران في العراق بعد حصولها على بعض الامتيازات من الحكومة العراقية من جانبها ،رحبت أيران على لسان مندوبها لدى عصبة الأمم بقرارها الذي اصدرته في ٢٩ آذار ١٩٢٩ ، كما ان شاه ايران ارسل برقية الى الملك فيصل بهذه المناسبة وبادله الملك ببرقية مماثلة ،

الأمر الذي مهد الطريق الى اعتراف حكومة فارس بالمملكة العراقية(٩) .

أذ قام رستم حيدر(١٠) رئيس الديوان الملكي العراقي موفداً من الملك فيصل بزيارة طهران بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٢٩ ، لغرض تقديم الشكر الى شاه ايران على برقية التهنئة التي بعثها الى الملك ،وكذلك لتلقي اعتراف الحكومة الفارسية بالعراق . وبعد مقابلة الوفد العراقي مع رئيس الوزراء الايراني في ٢٥ نيسان ١٩٢٩ ،قدم الأخير اعترافه بالحكومة العراقية ، ثم عاد الوفد العراقي وبصحبته رسالة من الشاه الى الملك فيصل تؤكد حسن الرابطة بين البلدين.

ارسلت الحكومة الفارسية عناية الله خان كأول وزير مفوض لها في العراق ، فقام بأجراء مفاوضات مع الحكومة العراقية لعقد أتفاق بين الجانبين وفعلاً تم توقيع الاتفاق في ١١ آب ١٩٢٩ وكان الغرض منه معاملة ممثلي وقناصل البلدين على حد سواء ،وكذلك معاملة رعايا الطرفين بالمثل ، فضلاً عن تسهيل الصادرات الايرانية الى العراق وبالعكس وكانت مدة الاتفاقية سنة واحدة تجدد في ختام كل ستة اشهر بعد موافقة الطرفين(١١) .

على الرغم من اعتراف ايران بالعراق ، وقيام علاقات دبلوماسية بين البلدين، الا ان ايران لم تعترف بشرعية الحدود بينها وبين العراق ، تلك الحدود القائمة على بنود «معاهدة ارض روم الثانية»(٢١) لسنة ١٨٤٧ وبروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ وكذلك محاضر جلسات لجنة تحديد الحدود العثمانية – الفارسية لسنة ١٩١٣ – ١٩١٤ ، وقد اتضح ذلك من خلال الأعمال المسلحة التي قامت بها في شط العرب وتعرضها للسفن العراقية ، وأنشائها المخافر داخل الأراضي العراقية، كما انها تجاوزت على حصة العراق في مياه الأنهر الحدودية المشتركة(١٣) .

وعقب دخول العراق عضوية

عصبة الأمم في ٣ تشرين الأول ١٩٣٢ ، ارسل رضا شاه برقية تهنئة الى الملك فيصل بهذه المناسبة ، وكان الشاه يأمل في انضمام العراق الى العصبة ، مناسبة لتغيير موقفه بشأن نظرية خط التالوك(٤١)، والتنازل لايران عن جزء من حدوده في شط العرب وبعد أن يأس الطرف الايراني من الحصول على مكاسب اقليمية ، قام بسلسلة من الأعمال والحوادث على طول الحدود العراقية ـ الايرانية خلال السنوات من ١٩٣٢ حتى ١٩٣٤ ، تمثلت هذه الأعمال بالسلب والنهب من مجموعات من الأشقياء الايرانيين في مناطق بنجوين ، كما قام رعايا ايران وبتحريض من حكومتهم بالأعتداء على الأراضي العراقية في لواء العمارة وأستغلالها . وفي مجال الأنهر الحدودية ، قامت ايران ببناء السدود كما هو الحال في السد الذي أقامته على نهر كنكير ، الذي تسبب في جفاف البساتين في منطقة مندلي ، وقد تبودلت المذكرات حول تلك الحوادث الا انها لم تؤدِ الى حل.

الا أن الزيارة التي قام بها الملك فيصل الاول الى طهران في ٢٢ نيسان ١٩٣٢ ، وبصحبته وفد رسمي برئاسة رئيس الوزراء نوري السعيد ، فشلت لأثارة ايران موضوع شط العرب ، وأعلنت عن رغبتها في ان يكون خط التالوك (THALWEG) هو خط الحدود بين البلدين ، الا ان الملك فيصل رفض تحقيق رغبة ايران هذه ، كما رفضت ايران مشروعاً بريطانيا بشأن تشكيل مجلس يضم العراق وايران وبريطانيا لصيانة وتنظيم الملاحة في شط العرب ، وفيما عدا ذلك فقد اتفق الطرفان على الدخول في مفاوضات رسمية بشأن المشاكل المتعلقة بين البلدين ومنها اتفاقيات قضائية وتنظيمية لسكان عدد من سكان الحدود بين البلدين(١٥).

كذلك قام رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد بزيارة الى طهران في ٥

مايس ١٩٣٤، بعد تجدد الحوادث والخروقات التي قامت بها ايران على طول الحدود العراقية حاملاً رسالة من الملك غازي الى شاه ايران ، يدعوه فيها الى حل مرضي للقضايا التي لم تحل منذ زيارة الملك فيصل عام ١٩٣٢ الا ان زيارة نوري السعيد لم تؤدِ الى نتيجة وفشلت في تحقيق الهدف الذي يسعى العراق اليه بسبب اصرار ايران على عدم اعترافها بشرعية الحدود(١٦) .

وفي الوقت الذي إشتدت فيه الأزمة على الحدود بين البلدين ادعت ايران هي الأخرى، من خلال المذكرات التي بعثتها الى الحكومة العراقية ، ان العشائر العراقية قد قامت بتهديم السدود التي تبنيها ايران داخل اراضيها ، كما ان العراق قد اقام حشوداً عسكرية في منطقة زرباطية ، وان هناك طائرات عراقية تخترق الحدود الايرانية ،الا ان الطرف العراقي قد قلل من اهمية الادعاءات الايرانية وعدها مبالغا فيها ، واكدت الحكومة العراقية بانها كانت تعطي الأوامر الى سلطة الطيران العراقية والبريطانية على حد سواء بعدم تجاوز الحدود)(٧١) . وعندما يأس العراق لحل خلافاته مع ايران ، وان مشاكل الحدود التي تثيرها ايران ظلت مستمرة ، قرر في ٢٥ تشرين الأول ١٩٣٤ رفع شكوى الى عصبة الأمم حول تلك المشاكل ، مع ابقاء الباب مفتوحاً امام ايران في حال رغبتها الى التوصل لحل الخلافات والمشاكل القائمة بينها وبين العراق عن طريق المفاوضات المباشرة(١٨).

وفي ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٤ رفع وزير الخارجية العراقي نوري السعيد مذكرة الى السكرتير العام لعصبة الأمم ، تضمنت شكوى العراق عن الانتهاكات التي تقوم بها الحكومة الايرانية ضد سيادة العراق(٩١) ، كما ارسلت وزارة الخارجية في ٢ كانون الثاني ١٩٣٥ الى مجلس عصبة الأمم وثائق رسمية

بشأن الاتفاقات الموقع عليها من الحكومة الفارسية والدولة العثمانية حول طبيعة الحدود والتي لا تعترف بها حكومة الشاه(٢٠) .

اوعز مجلس العصبة الى الممثل الإيطالي البارون لويزي دراسة المشكلة مع الجانبين العراقي والايراني ، ومن ثم تقديم نتائج الدراسة والتوصيات التي يتوصل اليها الى مجلس العصبة ، وفعلاً اتصل لويزي بممثلي الحكومتين العراقية والايرانية ، وجرت محادثات في روما في شباط ١٩٣٥ ، لم يتمكن فيها الطرفان التوصل الى تسوية مقبولة ، ثم جرت محادثات في جنيف في ٤ مايس ١٩٣٥ ، اتفق فيها الجانبان على نقل مفاوضاتهما الى عاصمتي البلدين(٢١) .

تعد مشكلة الحدود الدولية من أهم المشكلات الدولية وأعقدها ، لأنها مصدر رئيسي للمنازعات الدولية ، وهي مشكلة عامة لأنها تتعلق بسيادة كل دولة من الدول المجاورة الأخرى ، وأن كثيراً من دول العالم لم تفصل في موضوع الحدود مع جاراتها بسبب عدم الاتفاق الناجم عن المطامع التوسعية بين الدول والاختلافات العقائدية أو اختلاف النظم السياسية فيها(٢٢).

وفي ٦ ايلول ١٩٣٥ سافر الوفد العراقي الى جنيف ، ليعرض على مجلس العصبة نتائج المفاوضات التي اجرتها الحكومة العراقية مع الحكومة الايرانية ، وهناك استؤنفت المفاوضات بين الوفدين العراقي والايراني المتواجد في جنيف ايضاً، وعلى اثرها سحب العراق شكواه من مجلس العصبة في ٤ تشرين الثاني ١٩٣٥ ، على ان تستمر المفاوضات المباشرة بين البلدين ، وفي ٧ كانون الاول ١٩٣٥ ، وصل بغداد وفد ايراني ليستكمل المفاوضات من اجل تسوية مشاكل الحدود ، لكن الوفد عاد الى طهران في ١٨ نيسان ١٩٣٦ ، بسبب أنشغال الحكومة العراقية في انتفاضة الفرات الأوسط

(٢٣) وانقلاب بكر صدقي) [٤٢] .

لهذا تعثرت فيه المفاوضات العراقية الايرانية بشأن تسوية الخلافات حول مسألة الحدود وشط العرب ، بل اوشكت تلك المفاوضات على التوقف لأن الحكومة العراقية التي سبقت الانقلاب ابدت الشدة في عدم التفريط بالحقوق العراقية وعدم منح ايران امتيازات اقليمية على حساب سيادة العراق الوطنية ، وخاصة فيما يخص شط العرب كما ان ايران كانت دوماً تتبع سياسة التوسع في مطالبها كلما ،حاول العراق ايجاد مخرج في التوصل الى حل الأزمة الناشئة بسبب الخلافات الحدودية ،وفي محاولة منها لاستغلال الفرصة الناشئة عن الانقلاب والحصول على ما عجزت ان تناله في السابق ، عقد مجلس الوزراء الايراني جلسة طارئة برئاسة الشاه أثر تأليف الوزارة العراقية الجديدة ، استعرض خلالها العلاقات العراقية الايرانية ، وتقرر فيها تكليف وزير الداخلية بأن يبرق الى وزير ايران المفوض في بغداد للاجتماع مع رئيس الوزراء العراقي حكمت سليمان والسؤال عن الخطوات التي تتخذها الحكومة العراقية في مسألة الخلاف وما يراه العراق من حل لتلك الأزمة وبعد ان تم الاجتماع بين وزير ايران المفوض في العراق ورئيس الوزراء العراقي ، ابلغ الأخير الوزير الايراني ان يبرق الى حكومته في طهران عن استعداد العراق لقبول أي اقتراح تتقدم به ايران لفض الخلاف المزمن بين البلدين[٥٢].

اسهمت عدة عوامل في اسراع الحكومة العراقية نحو التوصل الى حل خلافات العراق مع ايران ، نتيجة الضغط الايراني الذي تعرضت له الحكومة العراقية في محاولة من ايران للحصول على اكبر قدر ممكن من المكاسب في شط العرب واستغلال حكومة الشاه الوضع المتدهور الناتج من

عدم تجانس الوزارة الجديدة التي يرأسها حكمت سليمان (٦٢)، وقد كان لنشاط الدوائر السياسية التركية الأثر البالغ في التأثير على السياسة العراقية الخارجية من اجل دفعها الى الموافقة على حل نهائي لمشكلة الحدود العراقية- الايرانية ، ومن ثم انضمامها الى الميثاق التي تزعم تركيا انشائه (٧٢).

توصلت الدولتان في ٢٦ حزيران ١٩٣٧ الى أبرام معاهدة الحدود والبرتوكولات الملحقة بها في أعقاب مفاوضات وزيارات واتصالات أسهمت فيها الجمهورية التركية وظن معظم المراقبين أن فرصة تحسن العلاقات بين العراق وايران أصبحت جيدة وأن هذه المعاهدة تنص أن الحدود بين الطرفين تبقى في المنطقة تمتد أساساُ على الضفة الإيرانية لشط العرب وأن العراق يسيطر على كامل مجرى النهر الملاحي ما عدى بعض الاماكن المعينة بما يسمى (وفاق الشرق الأوسط وجرت المفاوضات ،على الرغم من اصدر الملك غازي ارادة ملكية خول فيها وزير الخارجية ناجي الأصيل ابرام المعاهدة والتوقيع عليها ، فوقعها الأخير بالحروف الأولى فيما وقعها عن الجانب الايراني وزيرها المفوض في بغداد ، وفي اليوم التالي أتخذ مجلس الوزراء العراقي قراراً بتأليف وفد الى ايران برئاسة وزير الخارجية من اجل توقيع المعاهدة المذكورة ، فضلاً عن معاهدة عدم اعتداء ومعاهدة التحكيم الموقع عليها بالأحرف الأولى في جنيف ، كما خول وزير الخارجية حق المفاوضة حول الاتفاقية المتعلقة بحسن الجوار والشؤون القنصلية واسترداد المجرمين والقضاء والملاحة (٨٢) والتي اعتبرت أول معاهدة حدود بالمعنى الصحيح واتخذت أساساً لمعاهدات الحدود التالية لها ،حيث عرفت خط الحدود بين الدولتين من أوله الى أخره ، وقد أقّرت

هـذا التعريـف كل مـن معاهـدة صلـح كـردن لسـنة ١٧٤٦ ومعاهـدة أرض روم الأولى لسـنة ١٧٢٣ ولكـن هـذه المعاهـدات وأن جـاءت بتعريـف الخـط الحـدود بيـد أن هـذا التعريـف جـاء غامضـاً مبهـماً تعـوزه الدقـة ويحيطـه الالتبـاس (٩٢).

تعـد مسـألة تحديـد الحـدود والتـي أقامهـا البـشر أوجـدت أشـكال عديـدة ومتنوعـة مـن التوتـر وتحولـت في الغالـب الى حـروب لا نهايـة لهـا ، دفاعـاً عـن تلـك الحـدود واقتحامهـا لهـا ونقلهـا واجتيازهـا وتغيرهـا وأنكارهـا أو الاسـتيلاء عليهـا وغالبـاً مـا أدى الى حـالات مـن المواجهـات الحربيـة (٩٣) .

وفي ٢٨ حزيـران وصـل الوفـد العراقي طهـران حيـث وقعـت المعاهـدة بـين الحكومتـين العراقيـة والايرانيـة في ٤ تمـوز ١٩٣٧ والتـي عرفـت فيـما بعـد بمعاهـدة ١٩٣٧ ، وقـد وقعهـا عـن الجانـب العراقـي وزيـر الخارجيـة ناجـي الأصيـل فيـما وقعهـا عـن الجانـب الايـراني وزيـر خارجيتهـا عنايـة الله سـميعي . وبعـد اربعـة ايـام مـن توقيـع المعاهـدة المذكـورة أي في يـوم ٨ تمـوز ١٩٣٧ تـم التوقيـع عـلى عقـد ميثـاق سـعد آبـاد ،الـذي تزعمتـه تركيـا والـذي ضـم اضافـة لتركيـا كل مـن العـراق وايـران وافغانسـتان(٩٤) .

وعـلى اثـر توقيـع معاهـدة عـام(٩٥) ١٩٣٧ بـين العـراق وايـران ، فقـد تـم عقـد معاهـدة صداقـة بـين البلديـن في ١٨ تمـوز سـنة ١٩٣٧ ومعاهـدة اخـرى بينهـما لحـل النزاعـات بالطـرق السـلمية في ٢٤ تمـوز١٩٣٧ واتفـاق خـاص لتنظيـم اعـمال لجنـة تحديـد الحـدود العراقيـة الايرانيـة في ٨ كانـون الاول ١٩٣٧ (٩٦)

كانـت نصـوص معاهـدة ١٩٣٧ تنـص في مادتهـا الثالثـة عـلى تنظيـم اعـمال لجنـة تخطيـط الحـدود العراقيـة الايرانيـة ، ومـن اجـل ذلـك وقـع وزيـر الخارجيـة العراقـي ووزيـر ايـران المفـوض في بغـداد في ٨ كانـون الاول ١٩٣٨ اتفاقيـة بهـذا الشـأن ، والـف

البلدان لجان مشتركة باشرت اعمالها في كانون الاول ١٩٣٨(١) ، لكن تلك اللجان توقفت في آيار ١٩٤٠ بسبب الظرف الدولي الذي احاط بالمنطقة(٣٤) . لكن أيران رفضت عام ١٩٤١ المعاهدة نتيجة الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ وخضوع شط العرب لسيطرة بريطانية (٣٥) وبما ان العراق وايران لم يكونا بمعزل عن التطورات السياسية التي شهدها العالم على اثر اندلاع تلك الحرب ، فقد تعرض البلدان الى ضغوط شديدة من قوات الحلفاء(٣٦) وعلى اثر موقف الحكومة العراقية المؤيد للحلفاء نتيجة ارتباطها مع بريطانيا في معاهدة عام ١٩٣٠ ، ونتيجة تأثير الشخصيات القومية العربية التي لجأت الى العراق واسهامها الفعال في صنع القرار السياسي وخاصة داخل المؤسسة العسكرية ، فقد ادى ذلك الأمر الى قيام بعض قادة الجيش بحركة ٢ مايس ١٩٤١ وتشكيل حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني(٣٧) .

وعلى الرغم من التقارب الذي حصل بين الحكومتين العراقية والايرانية بعد توقيعهما معاهدة سعد آباد ، الا ان ذلك التقارب صاحبه تباعداً في علاقة ايران مع بريطانيا نتيجة توجهات السياسة البريطانية ازاء الحكومة الايرانية ، بسبب تعاون الأخيرة مع المانيا وخاصة في المجال العسكري ، الأمر الذي جعل ايران تنظر بعين الرضا نحو حركة مايس في العراق باعتبارها حركة وطنية تهدف الى التخلص من الاستعمار البريطاني واضعاف هيبته عن طريق تعاونها مع الألمان ،الا ان التأييد الايراني للحركة لم يكن واضحاً بل التزم الصمت(٣٨).

اوفدت حكومة الدفاع الوطني طالب مشتاق ليكون منسقاً لها مع السفارة الألمانية في طهران من اجل الحصول على المساعدات الألمانية ، وتقديم التسهيلات امام القوات الألمانية لاستخدامها المطارات

العراقية ، كما كان لاعتقاد الشاه بانتصار القوات الألمانية على قوات الحلفاء في أكثر من موقعة نهاية لبريطانيا ، الأمر الذي دفعه الى التعاون مع رشيد عالي الكيلاني والسماح له ولقادة الحركة باجتياز الحدود الايرانية في ٢٩ مايس ١٩٤١ ، حينما إقتربت القوات البريطانية من بغداد(٣٩) .

وفي تطوير خطير من جانب ايران عّدت ايران قادة حركة مايس لاجئين في اراضيها وسمحت لهم بممارسة نشاطهم السياسي والعسكري الذي يهدف الى تنظيم مقاومة سرية في العراق(٤٠))، لكن تسارع الأحداث حال دون ذلك كما ان فشل الحركة منع طالب مشتاق من تقديم اوراق اعتماده كقائم بأعمال السفارة العراقية في طهران ، في حين بقى شاكر الوادي(٤١))في منصبه كقائم بأعمال السفارة العراقية وهو المنصب الذي كان يشغله قبل قيام الحركة(٤٢).

طالبت ايران في ٤ نيسان ١٩٤٩ بإعادة المباحثات الخاصة بلجنة تحديد الحدود التي توقفت جراء تلك الحرب ، فقد قدم الوزير الايراني المفوض في بغداد مذكرة ضمنها مجموعة من المطاليب التي رفضها العراق كونها تتعارض والمصلحة الوطنية العراقية ، وبدلاً من ذلك قدم العراق في ١٥تموز١٩٥٠ مذكرة الى الحكومة الايرانية ضمنها مبدأين اولاهما : ان يحتفظ كل من العراق وايران بسيادته على اقسام شط العرب التي في منطقته والتي أقرت بموجب معاهدة عام ١٩٣٧ ، وثانيهما:ان تكون صلاحية لجنة تحديد الحدود التي اقرت سابقاً استشارية لا تنفيذية وقد قبلت ايران المبدأ الأول ، لكنها رفضت الثاني(٤٣)..

وفي سنة ١٩٥٥ أثارت الحكومة الايرانية موضوع المادة الخامسة المارة الذكر، وبناء على رغبتها أجتمع وفدان من الحكومتين

العراقية والايرانية في طهران وتوصلا الى أتفاق بهذا الشأن ، لكن ايران غيرت رأيها فيما بعد ولم تحضر الأجتماع المقرر لتنفيذ الأتفاق(٤٤) . عاود العراق مناقشة تسوية الحدود بين رئيس وزراء العراق نوري السعيد ورئيس وزراء ايران منوشهر اقبال ، أثناء أنعقاد المجلس الوزاري لحلف بغداد في كراچي عام ١٩٥٧ ،، ومن اجل ايجاد الصيغ المناسبة لحل المشاكل المعلقة اقترح رئيس الوزراء العراقي تعيين خبير سويدي يساهم في معاونة لجنة تحديد الحدود اثناء قيامها في تأدية اعمالها . وقد وافق الجانب الايراني على اقتراح رئيس وزراء العراق وتبودلت المذكرات بين الجانبين بهذا الشأن حتى جاءت زيارة الملك فيصل الثاني الى طهران في العام نفسه لتسهم في التوصل الى اقرار الاتفاق الذي يدعو الى اشراك محكم من الحكومة السويدية كي يسهم في العمل الى جانب لجنة تحديد الحدود المشار اليها سابقاً ، وفي العام ١٩٥٨ تم تعيين المحكم السويدي كما تم تعيين ممثلي البلدين الذين سيعملون في اللجنة لكن السفارة السويدية في طهران أعلنت بأن المحكم لن يستطيع الحضور حتى بدء تشرين الثاني من العام نفسه ، وفي ١٤ تموز ١٩٥٨ قامت الثورة العراقية واطيح بالنظام الملكي ، ونتيجة لذلك فقد اجل استدعاء المحكم السويدي (٤٥) .

المبحث الثاني :موقف الحكومة الايرانية من تهجير يهود العراق الى فلسطين

تغير موقف الحكومة الشاهنشاهية اتجاه العراق منذ أربعينات القرن العشرين على الصعيدين الداخلي والخارجي بشكل كبير لصالح الحركة الصهيونية(٦٤) اصبحت ايران خاضعة بشكل او بأخر الى الدولتين اللتين تبنتا الكيان الصهيوني في وجوده والدفاع عنه ، فانعكس كل ذلك ايجابيا على الحركة الصهيونية

في ايـران والعـراق عـلى حـد سـواء ،لاسيما عندما تـولى محمـد رضـا شـاه زمـام الامـور في ايـران في السـابع عـشر مـن ايلـول عـام ١٩٤١ ،بعـد اجبـار الحلفـاء وبالتحديـد «بريطانيـا والاتحـاد السـوفيتي» لأبيـه التنـازل عـن العـرش عـلى اعتبـار انـه متعـاون مـع المانيـا[٧٤] واصبحـت حمايـة وديمومـة النظـام الايـراني مـن اولويـات السياسـة البريطانيـة والامريكيـة[٨٤]، ممـا انعكـس بوضـوح عـلى الـدور الـذي مارسـته ايـران في دعمهـا لتهجـير اليهـود الى فلسـطين ، وقـد اسـهم الجنـود الصهاينـة الذيـن دخلـوا مـع القـوات البريطانيـة الى ايـران عـام ١٩٤١ ، في تنشـيط الحركـة الصهيونيـة فيهـا، فـبرزت داخـل ايـران جمعيـات صهيونيـة تعمـل لتهجـير اليهـود الى فلسـطين[٩٤] .

لهـذا سـمحت السـلطات الايرانيـة بممارسـة النشـاط الصهيـوني بقـدر كبـير مـن الحريـة ، ومـن بـين العوامـل التـي شـجعت اليهـود الايرانيـين عـلى ممارسـة النشـاط الصهيـوني انـه إتيحـت لهـم فرصـة عقـد لقـاءات كثـيرة مـع اللاجئـين اليهـود مـن اوربـا، ومنـدوبي الاسـتيطان الصهيوني في فلسـطين ، كـما سـمحت السـلطة في نيسـان عـام ١٩٤٢ للوكالـة اليهوديـة بتأسـيس مكتـب لهـا في طهـران ، وشـهد العـام ذاتـه وصـول مبعوثـي حركـة (الطليعـي) وحـركات الشـباب الصهيـوني مـن فلسـطين الى العاصمـة الايرانيـة طهـران[٠٥] .

العـراق نبـه ايـران مـن اتسـاع النشـاط الصهيـوني فيهـا وحذرتهـا للخطـر الكبـير الـذي يهـدد البلديـن لقيـام هـذه الجمعيـات واسـتمرارها في تهجـير اليهـود الى فلسـطين ، ودعتهـا للتعـاون وتبـادل المعلومـات فيـما يخـص عمـل هـذه الجمعيـات وخصوصـاً (الجمعيـة الصهيونيـة الايرانيـة) دفعـاً للنتائـج الوخيمـة التـي يهمهـا تفاديهـا[١٥] . وقـد وجـدت الحكومـة العراقيـة ان النشـاط الصهيـوني في ايـران انعكـس عـلى يهـود العـراق ، بعـد ان

اخذ يمتد في نشاطه لضم الرعايا العراقيين والسوريين (اليهود) فيها الى الجمعيات الصهيونية ، واستطاعوا خلال سنتين تهجير (١٤٦) يهودي الى فلسطين بطريقة غير مشروعة سالكين ببواخر خاصة طريق– الخليج العربي – خليج عمان – البحر العربي – خليج عدن – البحر الأحمر – قناة السويس – يافا – حيفا[٣٥] .

اتبعت السلطات الايرانية بتضليل السلطات العراقية من خلال تزويدها بمعلومات خاطئة تتهم فيها يهود عراقيين موجودين في ايران بالانخراط بالنشاط الصهيوني ، ولكن بعد التحقيقات ثبت للحكومة العراقية خلاف ما تدعيه ايران[٣٥] ، ويبدو انها كانت تبغي من وراء ذلك تحقيق أمرين اولهما : ارباك التحقيقات التي تجريها الحكومة العراقية لمواجهة النشاط الصهيوني ونشطاء الحركة الصهيونية ، والثاني: دفع الحكومة العراقية الى اعتقال اليهود العراقيين بعد عودتهم الى العراق على اعتبار انهم من اعضاء الحركة الصهيونية بناءً على المعلومات الايرانية وهم غير ذلك ، مما يخلق ارباكا لوضع اليهود في العراق واشعارهم انهم مهددين سواء كانوا متعاونين مع الصهيونية او غير ذلك .

بعد اعلان الكيان الصهيوني (دولته) ، كان وجود الصهاينة في طهران أمراً طبيعياً ، سواء ممن تواجد منهم في مهمات رسمية ، او المقيمين فيها لمدة طويلة بحكم ممارستهم للانشطة الاقتصادية المختلفة، مما سهل ارسال المبعوثين الصهاينة لهذا البلد لغرض اتخاذه محطة انتقالية لتهجير يهود العراق الى فلسطين[٤٥] .

وادى اعتراف ايران رسمياً باسرائيل (٥٥) ، الى ردود فعل قوية في الاقطار العربية فقطعت الجمهورية العربية المتحدة علاقاتها مع ايران واصدرت بياناً بهذا الشأن ، اما العراق فأنه على الرغم من عدم قطعه العلاقات معها الا انه استنكر

هـذا الاعـتراف لان ايـران دولة مسـلمة ، واعترافهـا باسرائيـل يتناقـض مـع مـا تمليـه روابـط الديـن والتاريـخ والموقـع الجغـرافي والمصالـح المتبادلـة بينهـا وبـين الاقطـار العربيـة (٦٥) .

ومـع ذلـك فلـم يمنـع ايـران الاسـتمرار في علاقاتهـا مـع اسرائيـل ويكفـي ان نذكـر ان اتفاقـاً سريـاً قـد عقـد بـين ايـران واسرائيـل حينـما مّـر «بـن غوريـون «رئيـس وزراء اسرائيـل في مطـار طهـران وهـو في طريقـة الى بورمـا في السـادس مـن كانـون الاول عـام١٩٦١م(٧٥) ، تضمـن تعزيـز العلاقـات الايرانيـة – الاسرائيليـة، وارسـال بعـض ضبـاط السـافاك الايرانيـين الى تـل ابيـب لتدريبهـم هنـاك عـلى احـدث الاسـاليب لمواجهـة الحـركات السياسـية المناوئـة للنظـام في ايـران(٨٥) ، وبخاصـة حـزب تـوده (٩٥) .

امـا اهـم العوامـل التـي سـاعدت الحركـة الصهيونيـة عـلى اسـتخدام ايـران كممـر لتهجـير يهـود العـراق الى فلسـطين هـي انعـدام الـروح الدينيـة والوطنيـة لـدى المتعاونـين مـع الصهاينـة مـن الادلاء والمهربـين وذلك بسـبب الجهـل المدقـع الـذي جعلهم لا يدركـون خطـورة عملهـم ومـا يلحقـه مـن ضرر بالمصالـح الوطنيـة ، بمعنـى آخـر ان نجـاح الحركـة الصهيونيـة قـد تـم بفعـل الجهـل والتخلـف وضحالـة الوعـي الوطنـي وتراخـي السـلطات العراقيـة في اتخـاذ الاجـراءات الصارمـة بحـق عمليـات التهريـب والقائمـين عليهـا.

ولهـذا سّـهل ايـران عبـور ثلاثـة مـن اعضـاء الحركـة الصهيونيـة السريـة في العـراق نحـو ايـران في تشريـن الثـاني عـام ١٩٤٨ ، وصـلا الى عبـادان في كانـون الاول مـن نفـس العـام مـع جهـاز لاسـلكي لغـرض تامـين اتصـال مبـاشر بـين الحركتـين في طهـران وبغـداد[٠٦] .

بذلـك تكـون الفـترة الممتـدة مـا بـين (١٩٤٦-١٩٥٠) قـد شـهدت عوامـل داخليـة وخارجيـة اسـهمت

في تخلخل وضع اليهود في العراق ، وفسحت المجال على نحو واسع للحركة الصهيونية بدعم بريطاني – امريكي وبمؤازرة إيرانية من ممارسة نشاطها بحرية كبيرة وفاعلة ، خصوصاً فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية . كما ساهمت احداث هذه الفترة بتصدع العلاقة بين اليهود وبقية ابناء الشعب ، بعد ان نجحت الصهيونية بإذابة الفارق بين اليهودي والصهيوني ، وبالرغم من ذلك لم تكن النتائج فيما يخص خلق رغبة جماعية ليهود العراق بالهجرة الى الكيان الصهيوني متوافقة وآمال وطموحات الحركة الصهيونية ، مما دعاها للتفكير جدياً وبشكل حاسم للتعاون مع بريطانيا والولايات المتحدة لإيجاد وسيلة تقتلع الطائفة اليهودية من جذورها واجبارها على التوجه الى الكيان الصهيوني ، مستغلة لتحقيق هذا الغرض ضعف ارادة الحكم الملكي وخضوعها بشكل تام للسيطرة البريطانية – الامريكية الداعمتين للكيان الصهيوني (١٦).

واستنكر الرأي العام العراقي اقامة ايران علاقات دبلوماسية مع اسرائيل كما شنت الصحافة العراقية حملات شديدة على حكومة الشاه، وهذا من شأنه أن يعّقد العلاقات العراقية –الإيرانية المتشنجة أصلاً .

المبحث الثالث: العلاقات العراقية الإيرانية في العهد الجمهوري

ادى قيام الثورة في العراق عام ١٩٥٨م الى توتر العلاقات بين ايران والعراق وزاد في توترها الارث الثقيل من المشاكل الحدودية التي كانت تقع بينهما قبل قيام الثورة لاسيما في منطقة شط العرب ، وتخوفت ايران كثيراً من قيام ثورة مشابهة فيها فأخذت تؤجج الدعاية ضده ، فالعراق يختلف عن بقية الاقطار العربية من حيث كونه دولة خليجية كبيرة وقيام الثورة فيه يشكل خطراً على ايران ، لذا فلا غرو ان تتجه ايران لا خذ تعهد من الولايات المتحدة الامريكية للوقوف

الى جانبها ليس في حالة تعرضها لعدوان سوفيتي فقط ، بل ضد أي عدوان عراقي محتمل(٢٦) .

حينها سعت ايران وتماشياً مع مصالحها الخاصة الى الأعتراف بالجمهورية الجديدة في ٣٠تموز ١٩٥٨ ، بعدما كانت الأستعدادات تجري في انقرة من قادة الدول الأسلامية الأعضاء في حلف بغداد ايران ، تركيا ، افغانستان لعقد اجتماع يبحث في قضايا الحلف كما ويهيئ من اجل التوجه الى لندن ، لعقد الدورة الأعتيادية هناك ، وحال سماع اعضاء الحلف نبأ اندلاع الثورة وتعذر وصول الملك فيصل ونوري السعيد، تغير مضمون الأجتماع من الأهتمام بالحلف الى الأهتمام بأنقاذ الحكم في العراق ، وفي الأجتماع الذي عقده الحلف في ١٧ تموز١٩٥٨ دعا قادة الحلف الولايات المتحدة الى القيام بعمل عسكري من اجل اعادة النظام الملكي الى حكم العراق وتعهدوا بتقديم كافة العون ان حصل مثل ذلك العمل.

الا ان الحكومة البريطانية والامريكية ابلغت القادة المجتمعين في انقرة ان الحكومة العراقية قد اعطت المواثيق التي تدعوا الى الاستقرار والأمن ، لذلك فليس من الداعي القيام بأي عمل عسكري ضدها ،وعندما استطاعت الثورة الحصول على اعتراف الدول العربية والأجنبية، من خلال البيان الذي اصدرته والذي دعت فيه الى التمسك بوحدة التراب العراقي وبعلاقات الأخوة مع الأقطار العربية والأسلامية ، والألتزام بمبادئء ميثاق الأمم المتحدة ، واحترام الأتفاقات والمعاهدات وقرارات مؤتمر باندونغ.

ومع ذلك فقد اعترفت الحكومة الايرانية بالنظام الجمهوري الجديد في العراق في الثلاثين من تموز ١٩٥٨م ، قبل اعتراف الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا به

واستبعادهما العمل العسكري ضد الجمهورية العراقية (٣٦) لانهما ادركا ان أي تدخل اجنبي في العراق يدفع العراقيين للالتفاف حول النظام الجديد في بلدهم (٤٦) .

وعلى الرغم من الاعتراف الايراني بالحكومة العراقية الجديدة ، الا ان ذلك لم يمنع نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية عبد السلام محمد عارف من مهاجمة ايران في احدى خطبه ، جرت مظاهرة معادية لنظام الشاه في بغداد في التاسع عشر من آب ١٩٥٨م ، وشنت اذاعة بغداد باللغة الكردية حملات لأثارة الكرد الايرانيين ضد حكومتهم (٥٦) .

كما خصصت الحكومة العراقية مبلغاً قدره اربعة الاف ديناراً الى عشائر (جوا نزود) الكردية الايرانية التي نزحت الى العراق وسكنت في منطقة حلبجة التابعة الى لواء السليمانية والتي بلغ عدد الافراد النازحين منها ما ينوف على (٣٩٦) شخصاً وعد هذه المصروفات ضمن الخدمات السرية لميزانية قوات الشرطة في لواء السليمانية (٦٦) ، وبسبب ذلك قدمت الحكومة الايرانية مذكرة احتجاج الى نظيرتها العراقية نبهتها فيها الى خطورة مثل هذه النشاطات التي تؤثر سلباً على علاقات الجوار والتاريخ المشترك بين البلدين ، فأجابت الحكومة العراقية في الثاني والعشرين من ايلول من عام ١٩٥٨م بضرورة احلال التفاهم والتعاون بين البلدين بدلاً من المنازعات ، واجتمع وزيرا خارجية العراق وايران في نيويورك وقررا وقف الحملات الصحفية والاذاعية بينهما فوراً (٧٦) .

وبالفعل تم ايقاف هذه الحملات ، وعين حسين جميل(٨٦) سفيراً في طهران ثم استبدل باللواء الركن عبد المطلب الامين في حزيران ١٩٦٠م ، ولم يكد يستقر السفير الجديد في ايران حتى قامت مظاهرة

معادية ضد العراق في التاسع والعشرين من حزيران ١٩٦٠م، مما دفع وزير الخارجية العراقي بزيارة ميناء عبادان الايراني واستقبل هناك من قبل وزير الخارجية الايراني وتم الاتفاق على حل الخلافات بينهما لاسيما حول قضايا زوار العتبات المقدسة والعلاقات الايرانية الاسرائيلية ومشاكل الحدود (٩٦) .

كانت لدى العراق جالية ايرانية يبلغ عددها في عام ١٩٥٨م حوالي (١٢) الف و (٣٦٠)شخصاً ، وكانت الحكومة العراقية تشك في أن ايران تحاول تسخير هذه الجالية لاثارة الشغب وترويج الاشاعات "ودفعها للمشاركة في اعمال الفوضى خلال الازمات وتصعيد حدتها" (٠٧) كما كان هناك زوار ايرانيون يقصدون العتبات المقدسة وبلغ عددهم عام ١٩٥٨م (٤٧٣٧٩) شخصاً ، وكانت لزيارتهم فوائد مادية للعراق عامة ولسكان المناطق المقدسة (النجف وكربلاء) خاصة .

الا ان توتر العلاقات بين البلدين دفع بالحكومة الايرانية الى منع سفر الزوار الايرانيين الى العراق وامتنعت عن منح سمات الخروج الى جميع الايرانيين القاصدين زيارة العتبات المقدسة في العراق(١٧) ، الامر الذي اثر على اقتصاديات العراق ودفع بوزارة الاقتصاد العراقية بعرض هذا الموضوع على مجلس الوزراء العراقي من اجل اخذ موافقته لتكليف وزارة الخارجية بتوجيه مذكرة الى السلطات الايرانية بالطرق الدبلوماسية تتضمن "اذا لم ترفع ايران هذه القيود خلال مدة معقولة فان الحكومة العراقية ستضطر لوضع قيود مشابهة تجاه ايران في الحقلين الاقتصادي والتجاري" (٢٧) .

حاولت الحكومة العراقية من جانبها ان تشجع الايرانيين على زيارة العراق مباشرة وذلك عن طريق تخويل الدبلوماسيين العاملين في القنصليات العراقية في ايران منح سمات الدخول الى العراق مباشرةً

(٣٧) ، ومع ذلك فان الحكومة الايرانية لم تشجع الزوار الايرانيين على زيارة العتبات المقدسة في العراق ، واشارت بعض الصحف الايرانية الى احتمال صدور فتاوى من رجال الدين بمنع الزيارة بسبب مضايقة هؤلاء الزوار داخل العراق واجبارهم على زيارة سامراء دون غيرها من الاماكن المقدسة الاخرى ،فضلاً عن احتضان العراق لعدد من المعارضين الايرانيين ومنحهم حق اللجوء السياسي ومنهم اللاجئ الايراني محمد كريم قاديان الذي منح حق اللجوء السياسي في الثاني عشر من ايلول ١٩٦٠م ومنح مخصصات اللجوء البالغة ثلاثين ديناراً شهرياً لمدة سنة واحدة(٤٧) كما منح العراق لاجئين اخرين منهم مهدي عبد الغفور وعلي مروان ومحمد امين جعفر سلطان وعبد الغفور جعفر سلطان مخصصات اللجوء السياسي (٥٧) ، وكان العراق بين الحين والاخر يمدد فترة لجوء هؤلاء اللاجئين سنة اخرى ، ويزيد مخصصاتهم الشهرية حتى وصل الى ستين ديناراً لبعضهم (٦٧) .

كما ادت الخلافات الحدودية بين البلدين الى توتر علاقتهما السياسية ،فقد ورث العراق من العهد الملكي بعض القضايا المعلقة مثل تثبيت دعائم الحدود العراقية-الايرانية واحترام سيادة العراق الاقليمية في شط العرب وصيانة حصة العراق في مياه الانهار المشتركة بين العراق وايران والمحافظة على حقوق ومصالح الرعايا العراقيين في ايران، الامر الذي ادى الى استمرار المشاكل المختلفة بين البلدين والحاق الضرر بمصالحهما (٧٧) .

ولهذا الغرض طلبت وزارة الخارجية العراقية من مجلس الوزراء ضرورة مفاتحة الجانب الايراني لحسم القضايا المعلقة بين البلدين بما يحقق المصالح الوطنية للعراق، ورأت وزارة الخارجية العراقية ضماناً لنجاح هذه

المفاوضات، ان تقترح على الجانب الايراني التزامه بإحالة أية مسألة يختلف بشأنها الى القضاء الالزامي لمحكمة العدل الدولية(٨٧)، وبالفعل تمت مفاتحة الجانب الايراني بهذا الشأن وارسلت الحكومة الايرانية عن طريق سفارتها الى بغداد كتاباً وافقت بموجبه على اقتراح العراق لحل الخلافات بين البلدين عن طريق المفاوضات المبنية على الاحترام الدولي والمعاهدات النافذة واحالة كل خلاف يتعذر حله عن طريق المفاوضات الى محكمة العدل الدولية(٩٧).

لم تحل المشاكل المعلقة بين البلدين وظلت تشكل عنصر توتر بينهما ، فقد ظلت ايران تتحكم بالأنهار الحدودية المشتركة في غير صالح العراق وامتنعت عن دفع رسوم الميناء في شط العرب وانتهكت طائراتها الاجواء العراقية باستمرار ، واستمرت في محاولاتها بمقاسمة العراق حقوق السيادة في شط العرب (٠٨) .

ولم تكتف بذلك وانما انشأت عدداً من المخافر الحدودية داخل الحدود العراقية مثل مخفر «ني خضر» في قضاء مندلي ومخفري «كاني سخت و الزيادي» في قضاء بدرة على الرغم من احتجاجات الحكومة العراقية واتباعها الاساليب الدبلوماسية للدفاع عن حقوقها الا ان الحكومة الايرانية كانت تدعي بتملكها تلك الاراضي وتجاهلها الوثائق الدولية ومحاضر جلسات قومسيون الحدود ودعاماتها واحداثيات مواقعها (١٨) .

لم يكن تجاهل ايران لحق العراق في الانهار الحدودية المشتركة اقل من تجاهلها للحدود القائمة بينهما فقد بنت على نهر(كنجان جم) الذي تعتمد عليه ناحية زرباطية في زراعتها سداً لحجب مياه هذا النهر عن مزارعي هذه الناحية ، مما اضر بمزروعاتهم كثيراً، وعلى الرغم من الاجتماعات التي عقدتها

سلطات البلدين لحل هذه المشكلة استمرت التجاوزات الايرانية مما دفع الحكومة العراقية بتقديم مذكرات عدة بهذا الصدد الى ايران كان اخرها في الاول من كانون الثاني عام ١٩٦٣، وفي الحادي والثلاثين من الشهر نفسه(٢٨) .

كما قامت السلطات الايرانية بشق جدول من نهر الوند الذي يمر بقصر شيرين الى خسروي ، الامر الذي دفع الحكومة العراقية الى ارسال مذكرة احتجاج الى السفارة الايرانية ببغداد في العشرين من تشرين الاول ١٩٥٩م طالبة وقف المشروع فوراً ريثما يتم التوصل على اتفاق لتقسيم مياه الانهار الحدودية عملاً بابقاء الوضع الراهن (Status Quo) الذي اتفق عليه، الا ان ايران تجاهلت ذلك واستمرت في توجهاتها العدوانية مدعية ان ذلك عملاً داخلياً خاصاً بها ، فاضطرت الحكومة العراقية الى تنفيذ مشروع مدّ قناة عرفت بقناة (بلاجو) بطول (٢٣) كم من الضفة اليسرى لنهر ديالى الى نهر الوند لسد نقص المياه بسبب الاجراءات الايرانية ، وتم افتتاحه في السابع من آب ١٩٦٠م (٣٨) .

واستمرت التجاوزات الايرانية على الانهار الحدودية الاخرى المشتركة نهر (كنكير) قرب مندلي ونهر (دويريج) قرب مخفر الفكه الايراني ونهر الكرخه الذي يصب في شط العرب، وعليه انشأت ايران سداً لتحويل مياهه وحجزه عن مزارع العراقيين ومزارعهم خلافاً للاتفاقيات الدولية الخاصة بالاستفادة من الانهار المشتركة بين الدول (٤٨) .

لم تكن المسألة الكردية اقل خطراً في تعميق الخلافات بين الجانبين فقد ادت حركة تمرد الكرد على الحدود العراقية الايرانية وعدم سيطرة الحكومتين عليها ومطاردتهما للمتمردين الكرد من العراق الى ايران وبالعكس ادى الى توتر

العلاقات وتعقدها اكثر فأكثر . كان من الطبيعي ان يؤدي اتساع مناطق الحدود الممتدة اكثر من الف كيلومتر ووعورتها وتساقط الثلج وتقديم الحكومة الايرانية المساعدات الى الكرد العراقيين وفسحها المجال امامهم لاتخاذ الاراضي الايرانية قاعدة عسكرية لتحركاتهم وتهديد السيادة العراقية، الامر الذي دفع الحكومة العراقية لتقديم عدد من مذكرات الاحتجاج الرسمية الى الحكومة الايرانية للكف عن دعم الكرد وتقديم العون لهم (٥٨) .

الا ان هذه المذكرات لم تدفع الحكومة الايرانية للتعاون معها وايقاف دعمها للكرد بل على العكس من ذلك فإنها تظاهرت بجهلها بهذه الحركات واحتجت على قصف القوات العراقية لبعض قراها الحدودية وعلل الزعيم الركن عبد الكريم قاسم مساعدات ايران للحركة الكردية بان "ثورة العراق الاجتماعية قد بلغت حدود ايران البلد الغارق في الظلام .. ووصلت اليها جميع وسائل المدنية ، داخل سكان ايران المجاورون واذا بهم يجدون الفرق في الحياة بين ايران والعراق ، ان هذه المقارنة وحدها ستشعل فتيل الثورة الايرانية وستقضي على قواعد الاستعمار البريطاني من جديد" (٦٨) ، ومع ذلك فان قادة الحركة الكردية اضطروا بعد ان فشلوا في تحقيق اهدافهم الى مغادرة ايران نحو الاتحاد السوفيتي (٧٨) .

وأتجه العراق الى تطوير علاقاته الثقافية وعلى الصعيد الثقافي كان لوجود المدارس العراقية في الاحواز وكذلك المدارس الايرانية في العراق دور مهم في تعزيز العلاقات الثقافية بينهما(٨٨) ، كما ادى تبادل الزيارات الى توطيد الروابط الثقافية بين الجانبين ، فقد وافق مجلس الوزراء العراقي على ايفاد عبد الهادي العمار مدير التربية والتعليم بلواء البصرة الى

ايـران لمـدة خمسـة عـشر يومـاً للاطـلاع عـلى مـدارس الجاليـة العراقيـة في طهـران المحمـرة وعبـادان والاحـواز (٩٨) .

لهـذا كانـت حكومـة الشـاه حـذرة مـن تعاملهـا مـن النظـام العراقـي الجديـد وأنهـا كانـت تنظـر بعـين الريبـة والتخـوف تجـاه ذلـك النظـام فهـو يـرى في النظـام الجديـد امتـداداً للأنظمـة الثوريـة التـي جـاءت عـلى اعقـاب انهيـار الأنظمـة الملكيـة ومنهـا نظـام عبـد النـاصر ، وعليـه فـأن الشـاه يخشـى مـن ان تمتـد تلـك التحـولات الثوريـة الى داخـل بـلاده ، فضـلاً عـن التقـارب العراقـي مـن الاتحـاد السـوفيتي والكتلـة الشـيوعية بصـورة عامـة ومـرور السـفن السـوفيتية عـبر الخليـج العـربي باتجـاه العـراق وهـي محملـة بالاسـلحة ،فقـد كان لهـذا المشـهد مـا يفـزع الشـاه كونـه اصبـح مطوقـاً بالخطـر السـوفيتي في حـدوده الشرقيـة والغربيـة، كـما ان الاوسـاط الشـعبية في ايـران قـد ايـدت الثـورة العراقيـة ، ومثلهـا فعلـت المؤسسـة الدينيـة ، الامـر الـذي ازعـج الشـاه كثـيراً (٩٠)

لم يـؤد اعـتراف الحكومـة الايرانيـة بالجمهوريـة العراقيـة الى تحسـن العلاقـات بينهـما ، بـل عـلى العكـس مـن ذلـك صـارت ايـران تثير المشـاكل بوجـه الحكومـة العراقيـة، ففـي ١ ايلـول ١٩٥٨ احتجـت الحكومـة الايرانيـة لـدى العـراق بشـان اجـراء الاخـير تغيـيرات عـلى مـلاك خـبراء مينـاء البـصرة واسـتخدامه خـبراء مـن روسـيا في الميناء المذكـور ولذلـك طالبـت ايـران بتأليـف لجنـة مشـتركة لادارة شـط العـرب وفقـاً للـمادة الخامسـة مـن معاهـدة ١٩٣٧ ، كـما انها دعـت الى اسـتخدام خـبراء مـن دول صغـيرة بـدلاً مـن الخـبراء السـوفييت الذيـن اسـتخدمهم العـراق في شـط العـرب وفي ٢٢ ايلول ١٩٥٨ رد العراق بمذكـرة جوابيـة عـلى الاحتجاجـات الايرانيـة اوضـح فيهـا وزيـر الخارجيـة العراقـي عبـد الجبـار الجومـرد بـان

العراق يطالب بحل مشاكل الحدود طبقاً لبروتوكولات الحدود لسنة ١٩١٣ متهماً ايران بامتناعها عن دفع رسوم سفنها في شط العرب وتجاوز طائراتها على الحدود العراقية منذ اعلان الجمهورية العراقية في ١٤ تموز ١٩٥٨(٩١).

وفي ٢٤ اذار ١٩٥٩ اعلن العراق عن انسحابه من حلف بغداد ،بعدما تأخر هذا الانسحاب لبعض الوقت بسبب عدم استقرار اوضاعه الداخلية ، وعدم اكتمال الاعتراف الدولي بثورته الجديدة ، كما ازداد تقاربه مع الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية ، في حين القت ايران بكل ثقلها على الولايات المتحدة الامريكية الامر الذي جعل الطرفين على نقيض في سياستهما الخارجية منذ زوال الحكم الملكي في العراق(٩٢).

وفي اواخر عام ١٩٥٩ شهد الوضع الداخلي للعراق ارتباكاً سياسياً تمثل في محاولة الاغتيال التي تعرض لها رئيس الوزراء الزعيم عبد الكريم قاسم في٧ تشرين الثاني ١٩٥٩، ونتيجة لهذا الارتباك اقدمت ايران على سلسلة من الاعمال العدائية تجاه العراق كان من بينها حشد قطعاتها العسكرية على طول الحدود مع العراق فضلاً عن قيامها باثارة الاضطرابات عبر شط العرب ، كما قامت ايران في هذا الوقت بايقاف تدفق المياه عبر الانهر الحدودية ، الامر الذي ادى الى ان يقوم الطرفان بسحب سفيريهما لدى الطرف الاخر(٩٣).

وفي ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٩ صرح شاه ايران بان العراق لا يحترم نصوص معاهدة ١٩٣٧، مؤكداً ان شط العرب هو شط مشترك بين البلدين ولا ينبغي للعراق ان يستعمله لوحده . (٩٤) وازاء هذا التصريح ادلى رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم بتصريح في ٢ كانون الاول ١٩٥٩ اوضح فيه بان معاهدة ١٩٣٧ فرضت على العراق

فرضاً بسبب الظروف الصعبة التي مرت بها الحكومة العراقية آنذاك فأعطت خمسة كيلومترات من شط العرب(٩٥)(هدية) من العراق وليست (حقا) لا يران ولذلك لا يمكن للعراق ان يظل مرتبطاً بالتزامات هذه الهدية ، وفي اي وقت يمكن ان يسترجعها ويضمها للوطن الام . كما اكد رئيس الوزراء العراقي على عدم تخلي العراق عن اي حق من حقوقه مناشداً ايران الى اتباع الطرق السلمية في حل مشاكلها مع العراق . وفي الوقت نفسه اوضح الزعيم قاسم الى ان العراق لديه الوسائل الكفيلة بالتصدي لاي عدوان فيما اذا تعرضت بلاده الى مثل هذا العدوان.

ورداً على التصريحات التي ادلى بها رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في ٢ كانون الأول ١٩٥٩ ، هاجم وزير الخارجية الايراني في ١٠ كانون الأول ١٩٥٩ بخطاب له امام مجلس الاعيان الايراني العراق معتبراً ان خط (التالوك) هو الخط الوحيد الذي تعترف به ايران بالنسبة لحدود شط العرب ، كما ان الصحف الايرانية اشارت الى لجوء ايران الى الغاء معاهدة ١٩٣٧ .(٩٦) وفي ١٧ كانون الاول ١٩٥٩ اوضحت وزارة الخارجية العراقية بان الحملات الاعلامية التي تقوم بها ايران ضد العراق ما هي الا تهم واهية وتفسيرات مغلوطة تهدف الى اثارة ازمة مفتعلة بين الدولتين كما اكدت الخارجية العراقية تمسك العراق بسياسته التي تقوم على الاعتبارات الاخلاقية التي من شأنها الحفاظ على الروابط بين ايران والعراق(٩٧).

وفي محاولة منه لتصعيد الموقف مع العراق ، اعلن شاه ايران في ٢٠ كانون الأول ١٩٥٩ بان العراق يخرق معاهدة ١٩٣٧ واشار الى رغبته في رفع النزاع القائم بين بلاده والعراق الى محكمة العدل الدولية . ورداً على تصريح الشاه اكد رئيس الوزراء

العراقي الزعيم عبد الكريم قاسم ان بلاده لن تتنازل عن اي حق من حقوقها لاي دولة الى جانب التزامها بالحلول السلمية الكفيلة بحل هذا النزاع، كما اوضح قاسم على ان العراق قادر على استرجاع حقوقه بالقوة في اشارة منه الى قيام بعض قطعات الجيش الايراني بالتوغل وبناء المخافر داخل الحدود العراقية ، فضلاً عن قيام الجانب الايراني ببناء السدود على الانهر الحدودية المشتركة التي تزود مياهها المدن العراقية في خانقين ومندلي وزرباطية ، الامر الذي ادى الى حرمانها المياه وتسبب في موت مزروعاتها (٨٩).

وفي ٢٦ كانون الاول ١٩٥٩ ربطت الحكومة العراقية بين ما تقوم به ايران ضد العراق وما تقوم به مصر والاردن من حملات اعلامية معادية للعراق ، موضحة بان الاعمال الاستفزازية الايرانية ضد العراق تأتي نيابة عن هذه الدول العربية وخدمة لمصالح اسرائيل) (٩٩).

وفي ٣٠ كانون الأول ١٩٥٩ صرح وزير الخارجية العراقي هاشم جواد لوكالة الانباء العراقية ان العراق يعمل على حل خلافاته مع ايران بالطرق السلمية المباشرة وغير المباشرة ويعتمد اذا اقتضت الحاجة على الامم المتحدة والهيئات العربية ، ويلتزم بالمعاهدات والاتفاقيات ويسير في تنظيم علاقاته الخارجية على اسس ومبادئ القانون الدولي ويرعى روابط الجيرة ، ويتمسك بحقوقه تمسكاً شديداً ويدافع عنها بكل قوة ويرد عن نفسه اي اعتداء ...) كما اكد الوزير العراقي على ان استمرار حالة التوتر بين العراق وايران قد تؤدي الى عدم استقرار السلم في منطقة الشرق الاوسط(١٠٠).

وفي ١٥ كانون الأول ١٩٦٠ قامت السلطات الايرانية بارغام العشائر العربية القاطنة في منطقة الاحواز للخروج بمظاهرات ضد الحكومة العراقية عن طريق اغراء رؤساء

عشائر هذه المنطقة بالاموال وتقديم المؤن وصرف الاجور اللازمة لانجاح تلك المظاهرات

كما قامت الحكومة الايرانية بسلسلة من الحملات الاعلامية التي تهاجم العراق من اذاعة الاحواز عن طريق استضافة بعض الوافدين اليها من داخل العراق والمعارضين للسلطة العراقية ، في حين القت السلطات الايرانية القبض على بعض شيوخ العشائر العربية من بني كعب والمعارضين لسياستها تجاه العراق، ومن جانب اخر لجأت ايران الى بناء الاستحكامات على حدودها مع العراق من خلال زرعها بالالغام(١٠٠).

ونتيجة لتفاقم الازمة بين العراق وايران الى حد احتمال قيام نزاع مسلح بين الطرفين، قامت القوى الدولية المتمثلة باعضاء حلف الناتو (NATO) بالتدخل من اجل حل هذه الازمة عن طريق تقديم النصح لايران باتباعها الوسائل الدبلوماسية لمعالجة هذه المشكلة على اعتبار ان اللجوء الى القوة سيكون سبباً في تهديد السلم العالمي ، كما ان الحلف المذكور يخشى من تدخل الاتحاد السوفيتي في هذه الازمة بغية تحقيق اطماعه في ايران الغنية بالنفط ، وعلاوة على ذلك فان العراق قد انتهج سلوكاً دبلوماسياً حيال خلافاته مع ايران وخاصة على لسان وزير خارجيته هاشم جواد بتصريحه في ٣٠ كانون الأول ١٩٥٩(٢٠١)

الا أن المصالح الأقتصادية غيرت الكثير من المواقف السياسية في أحيان عديدة ومما زاد في التقارب الإيراني العراقي أنشاء منظمة الدول المنتجة للنفط حتى تستطيع الوقوف أمام الشركات النفطية وبالفعل عقد أجتماع في بغداد ض وفود من السعودية وايران والكويت وأعلنوا عام ١٩٦٠ عن تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) (٣٠١)

شهد أواخر عام ١٩٦٠ انفراجاً في العلاقات بين العراق وايران ، وخفت لهجة ايران تجاه العراق نتيجة الضغوط الدولية التي مورست عليها من المجتمع الدولي فضلاً عن ارتياح السلطات في طهران للتصريحات التي ادلى بها وزير الخارجية العراقي هاشم جواد والداعية الى حل سلمي للخلافات بين البلدين ، وفي ٥ كانون الثاني ١٩٦٠ زار رئيس الوزراء السويدي طهران من اجل الوساطة بين البلدين كما ان رئيس الوزراء الايراني عباس اقبال اكد عدم وجود رغبة لدى بلاده بالدخول في صدام مسلح مع العراق ، داعياً الى حل المسائل العالقة بين البلدين بالطرق السلمية ، وفي الوقت نفسه عاد سفيرا العراق وايران لمزاولة اعمالهما لدى كل طرف(١٠٤)

وفي اوائل عام ١٩٦٠ حاول الجانب الايراني اجراء مفاوضات مع الحكومة العراقية من اجل موافقة الاخيرة بشان اعطاء حرية العمل لسلطات مينائي عبادان وخرمشهر (المحمرة) . الا ان الحكومة العراقية رفضت طلب ايران بهذا الشأن ونتيجة للرفض العراقي اصدرت الحكومة الايرانية قراراً من جانب واحد الزمت فيه السفن التي تتوجه الى الموانئ الايرانية عبر شط العرب باستخدام ملاحين ايرانيين ، الامر الذي دفع بمديرية الموانئ العراقية الى استخدام اجراء مضاد مما ادى الى توقف الملاحة في الممر المائي توقفاً فعلياً ، وادى بالتالي الى التأثير على الصادرات النفطية من ميناء عبادان تأثراً عكسياً بشكل خاص(١٠٥)

ادى تاثر الصادرات النفطية الايرانية في اعقاب الاجراء العراقي المضاد الى تراجع ايران عن قرارها المنفرد واعلانها في ٢٥ نيسان ١٩٦١ بانها لن تسيء الى القوانين الدولية التي تحكم شط العرب ، وانها سوف تسحب قرارها الخاص باقتصار

حرية الوصول الى الموانئ الايرانية على الملاحين الايرانيين(١٠٦)..

تكللت حالة الهدوء والاستقرار التي سادت العلاقات بين العراق وايران طوال عام ١٩٦٠ بزيارة وزير الخارجية العراقي هاشم جواد الى ايران في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٠ حيث لقي ترحيباً من السلطات الايرانية هناك.

وشهد مطلع العام ١٩٦١ اتفاقاً مبدئياً بين الحكومة العراقية ونظيرتها الايرانية بشان القضايا العالقة بين الدولتين من اجل التوصل الى حلها الا ان وزارة الخارجية الايرانية اعلمت السفارة العراقية في طهران في شهر مايس من العام المذكور بان الاوضاع في ايران في الوقت الحاضر تستدعي تأجيل بحث هذه القضايا ، وان ايران على استعداد لاعلام السفارة العراقية باي تطور عندما تسمح الظروف ،وعلى هذا فلم يكن بالامكان استئناف المفاوضات بين الحكومتين حتى شهر شباط عام ١٩٦٤ (١٠٧).

وفي الوقت الذي اجلت فيه ايران بحث قضاياها المعلقة مع العراق بسبب ظروفها الداخلية ، فان عام ١٩٦١ قد مثل عودة العلاقات بين البلدين الى التوتر من جديد بسبب موقف الحكومة الايرانية الداعم للقضية الكردية في شمال العراق الامر الذي دفع الحكومة العراقية وعلى لسان رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم من مهاجمة موقف ايران بوصفه موقفاً يشكل مؤامرة ضد العراق ونيابة عن موقف الغرب المعادي لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ (١٠٨).

اخذ الدعم الايراني للمعارضة الكردية في شمال العراق اشكالاً متعددة ، تمثل بفتح ايران لحدودها امام المقاتلين من المعارضة المذكورة وتقديم المؤن لهم ، كما شجعت الحكومة الايرانية الاكراد القاطنين في اراضيها على ايواء ودعم هؤلاء المقاتلين في الوقت الذي اصبحت

فيه وسائل الاعلام الايرانية مكرسة لخدمة هذه المعارضة ، وعلى الرغم من الاحتجاجات التي تقدم بها الجانب العراقي في ٢٤ مايس ١٩٦٢ الا ان هذا الدعم قد استمر حتى انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ الذي اطاح بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ (٩٠١) فضلا عن ذلك كان موقف ايران من قضية الكويت سلبياً خصوصاً عندما أعلن تأيدة للكويت وأرسل الشاه محمد رضا برقية تهنئة الى الشيخ عبدالله السالم امير دولة الكويت وأعلنت الحكومة الأيرانية أعترافها الكامل الرسمي بأستقلال الكويت كما رفضت الأدعاءات العراقية في الكويت وأيدت الخطوات العربية بما فيها السعودية ضد هذه الأدعاءات وقامت بأرسال الوفود وتبادل السفراء من أجل تطوير تلك العلاقات (٠١١).

في السابع من شباط ١٩٦٣، سعت الحكومة الأمريكية لاقناع حلفائها في حلف الناتو بفكرة الإطاحة بنظام عبدالكريم قاسم. فقد أكد مندوب الولايات المتحدة صراحة ان أي نظام غير شيوعي هو أفضل من حكم عبدالكريم قاسم، وفي مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية(١١١). وفي الوقت الذي اقنع المندوب الأمريكي في حلف الناتو، دول الاعضاء بضرورة تغيير حكم عبدالكريم قاسم، أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية في اليوم نفسه تقريرا إلى البيت الأبيض يتضمن وجهة نظر السفارة الأمريكية ببغداد بشأن الأوضاع الداخلية في العراق ويلاحظ ان الخارجية الأمريكية لم تؤيد مقترحات السفارة كما ورد في الوثيقة الأمريكية(٢١١).

وفي الساعة التاسعة تمت إذاعة البيان الأول لزعماء الانقلاب حيث كان موقعاً من المجلس الوطني لقيادة الثورة " واعلن البيان أن الحركة قامت لاستمرار المسيرة لثورة الرابع عشر من تموز وإنجاز الوحدة الوطنية للشعب ،وتعهد البيان

بـأن المجلـس الوطنـي لقيـادة الثـورة يعمـل عـلى تأسـيس حكـم وطنـي وفـق المبـادئ التـي جـاءت بهـا ثـورة ١٤ تمـوز ١٩٥٨ في إطـلاق الحريـات الديمقراطيـة وتعزيـز سـلطة القانـون وتقويـة الاخـوة العربيـة الكرديـة ، وبعـد ذلـك اخـذ المجلـس الوطنـي لقيـادة الثـورة يصـدر بيانـات أعلـن بموجبهـا منـع التجـول وغلـق الحـدود والمطـارات وكذلـك أعلـن عـن إلغـاء مجلـس السـيادة وانتخـاب عبـد السـلام عـارف رئيسـاً للجمهوريـة»[٣١١].

عبدالسـلام محمـد عـارف الـذي ازيـح بعـد قيـام الثـورة بثلاثـة اشـهر عـن طريـق قاسـم لم يكـن يفكـر بالانقـلاب ضـد رفيقـة قاسـم الا أنهـم أختلفـوا في التطبيقـات العمليـة لعلاقـة العـراق مـع مـصر وضرورة قيـام الوحـدة الفوريـة معهـا أمـا قاسـم لم يكـن يفضلهـا بحجـة أن جمـال عبدالنـاصر سـوف يكـون وصي عـلى العـراق بـدلا عنـه ، فضـلاً عـن ذلـك أن مـصر دولـة فقـيرة سـوف تؤثـر عـلى اقتصاديـات العـراق مـن خـلال علاقاتهـا (لهـذا أكلـت الثـورة رجالهـا) وفسـحت المجـال لأعدائهـا مـن القومـين والشـوعين والبعثـين لتحقيـق حلمهـم بالقضـاء عليهـا ، في الوقـت كان كل من قاسـم وعـارف لا يحـب المـال وكنـز الذهـب والفضـة لكنهـم أبهرا بالسـلطة والجـاه وكان عـارف أكثـر «يحـب الجـاه والفخفخـة السـلطان» وعندمـا أسـتطاب لـه الحكـم تغـيرت عـن مبادئـه التـي كان يؤمـن بهـا وعشـقها في وقـت مبكـر مـن حياتـه وهـي الاشـتراكية .

وعندئـذ بـدأت مرحلـة تاريخيـة جديدة في تاريـخ العلاقـات بـين الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والعـراق، اتسـمت بخصائـص جديـدة في ظـل الحـرب البـاردة بـين القطبـين العالمـين آنـذاك، وانطـوت عـلى تحـول كبـير في تناسـب القـوى الدوليـة.

المبحـث الرابـع : عبدالسـلام عـارف والبعـث والموقـف الإيـراني

تميـزت العلاقـات الايرانيـة –العراقيـة

بالصراع المستمر عبر العصور حيث اتخذت في أغلب الفترات الزمنية بعداً عسكرياً ، وذلك قبل أن يتجه في الفترة الأخير الى التحسن وحسن الجوار، وشهد العراق طوال العهد الملكي مع ايران مشاكل عدة ، أهمها مشاكل الحدود الطويلة المشتركة بينهما (٤١١) ، ومشاكل الانهار التي تنبع من الاراضي الايرانية وتستفيد منها القرى والمناطق العراقية في مندلي وزرباطية وخانقين ، فضلاً عن مشاكل العشائر المتنقلة وتجاوزاتها على الحدود ، ومحاولات الحكومات الايرانية المتعاقبة استغلال الاوضاع الداخلية في العراق لتكريس اطماعها التوسعية في ارضه ومياهه وتوقيعها معاهدات مجحفة التي منحت ايران امتيازات واسعة ، ووقف ضدها الرأي العام العراقي (٥١١).

وبعدما أستطاع عبد السلام محمد عارف بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٦٣ في أقصاء حزب البعث من الحكومة بعد قيام الحزب بأعمال عنف جراء سلسلة من الانشقاقات الداخلية والتجاوزات التي قامت بها عناصر الحرس القومي و نجح في السيطرة على مبنى اتحاد الإذاعة والتليفزيون العراقي و القيادة والأركان العامة للجيش ووزارة الدفاع و مقرات الحرس القومي و قامت طائرات عسكرية بقصف مقر القيادة العامة للحرس القومي في الأعظمية و نتج عنه إقالة أحمد حسن البكر رئيس الوزراء و تعيينه نائبا رئيسا للجمهورية حتى اعفاءه من منصبه عام ١٩٦٤ و حل الحرس القومي الذي وصفه بالحرس اللاقومي و تكليف طاهر يحيى التكريتي بتشكيل وزارة جديدة وضم من الوزراء المستقلين و القوميين و الناصريين و ٣ من البعثيين هم الدفاع حردان التكريتي والصحة عزت مصطفى و التعليم أحمد عبد الستار الجواري(٦١١).

واسند منصب رئاسة الجمهورية إلى

عبدالسلام عارف الذي كان يتمتع بشعبية كبيرة، فقد اختير لكسب ود الجماهير للحركة ثم اسناد منصب النائب الى احمد حسن البكر، احد ابرز قياديي (حزب البعث)(٧١١).

كما ان وضع عارف على رئس السلطة جعلت منه مقر استقطاب للاخرين، بحكم الصلاحيات التي وضعت بين يديه الا وهي صلاحيات المجلس الوطني للقيادة كاملة، المكون من اعضاء تنظيم الضباط الوطنيين الاحرار في ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ والمساهمين بحركة ٨ شباط ١٩٦٣

واعلنت حكومة الانقلاب الجديدة في بيانها الاول عن أستلام مقاليد الحكم في العراق وتعهدة بإحترام العهود والمواثيق الدولية خوفا من التدخل الخارجي أسوتاً كما فعل عبدالكريم قاسم ولو انها تعلم ان حجم الخطر على الانقلاب الجديد لم يكن كبيراُ في عام ١٩٥٨ بسبب كون العراق كان قائد حلف بغداد مع معظم دول الجوار الاقليمي من غير الدول العربية (١١٨).

لهذا تقدمت بعض الدول ولاسيما ايران بطلب الصداقة والتعاون على لسان القائم بالاعمال الايراني في بغداد وقدمة الى وزير الخارجية العراقي طالب حسين الشبيب (٩١١) وكانت ايران تتأمل الحصول على امتيازات لها من النظام الجديد في العراق (٠٢١)بيد هذا الامر لم يتحقق وبدأت المشاكل من جديد بين البلدين لاسيما بعد اكتشاف تنظيمات سرية سياسية تستهدف امن العراق وتحاول فرض اجندات وخلق ظروف معينة ، لكن وزارة الداخلية العراقية قامت بواجباتها واصدر مجلس الوزراء اسقاط الجنسية عن جميع المشتركين في ٢٤ شباط ١٩٦٣ لكن هذا الامر لم يمنع المسؤولين من كلا الطرفين عدم الجلوس والتفاوض على بعض القضايا لاسيما بعد ان استقبل البكر الوزير المفوض الايراني وبحث معه

مستقبل العلاقة بين الجانبين ودعا البكر الى تحسينها خدمة للمصالح المشتركة كما فعل من بعدة وزير الخارجية العراقي (١٢١).

لكن الوضع السيئ الذي عمله الانقلاب والخلافات بين قادته انعكس سلباً على علاقة العراق مع دول الجوار الجغرافي ، في الوقت التي عملت (الثورة البيضاء) في ايران عام ١٩٦٣ الى خلق جو لا يخلوا من التوتر وعدم الاستقرار هو الاخر اثر سلباً على العلاقات بين البلدين (٢٢١).بعد قيام انقلاب الثامن من شباط في العراق عام ١٩٦٣ وانقلاب الثامن عشر من آذار في سوريا من العام ذاته، وتسلم حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في كلا البلدين، تهيئت الظروف الملائمة لحكومات كل من العراق وسوريا ومصر لاجراء مباحثات لا قامة اتحاد يضم الدول الثلاث.

وخلال الفترة ما بين ١٤-١٧ نيسان ١٩٦٣، اجرى المسؤولون في الاقطار الثلاثة مباحثات في القاهرة، انتهت باعلان قيام اتحاد ثلاثي عرف بميثاق السابع عشر من نيسان ١٩٦٣، واكد البيان الصادر عن الاعلان أن الوحدة ثورة لأنها شعبية وتقدمية وحضارية.(٣٢١). أما موقف الحكومة الإيرانية من هذه الوحدة، فلم يختلف عن مواقفها السابقة تجاه أي تجربة عربية وحدوية، حيث اثارت هذه الوحدة قلق ومخاوف الحكومة الإيرانية واسرائيل.(٤٢١) إذ ارسلت الحكومة الإيرانية برقية لوكالة اسيويشتدبرس عبّرت من خلالها عن قلقها ومخاوفها من قيام هذه الوحدة(٥٢١). كما اجتمعت وفود دول حلف السنتو وبدعوى من الحكومة التركية لاتخاذ الاجراءات اللازمة ضد هذه الوحدة ودعت تركيا أيضاً إلى اجتماع اللجنة العسكرية في الحلف عقد في مدينة اسطنبول في الثامن والعشرين من نيسان

١٩٦٣، وقد حضر هذا الاجتماع رئيس هيئة قيادة القوات المشتركة الامريكية، ورئيس هيئة الدفاع البريطانية، وكذلك رؤساء قيادات القوات المشتركة في إيران وتركيا وباكستان ورغم عدم الاعلان عما تضمنه هذا الاجتماع فعلى ما يبدو انه بحث الوحدة الثلاثية كونه جاء بعد ايام قليلة من اعلان الوحدة وعلى ما يبدو أن هذا الاجتماع بحث الوحدة الثلاثية وسبل احتواء آثارها السلبية.(٦٢١)

واعلنت المصادر الدبلوماسية أن الحلف بحث مستجدات الوضع على الساحة العربية ولاسيما قيام الوحدة الثلاثية الجديدة وآثارها على المنطقة التي يغطيها الحلف، واضافت انه تم الاتفاق على أن يقف الحلف موقف المراقب والمنتظر لمستجدات الوضع.(٧٢١)

ونتيجة لموقف إيران واسرائيل المعادي لكل تجربة وحدوية عربية، فقد ارسل رئيس الحكومة الاسرائيلية ديفد بن غوريون في الثالث والعشرين من ايار ١٩٦٣ برسالة إلى الشاه محمد رضا بهلوي، ومما جاء في مضمون الرسالة أن الوحدة الثلاثية سترفع من شان جمال عبدالناصر وقوته، وبعد قراءة الشاه للرسالة، قال للمبعوث الاسرائيلي «انني على استعداد للتوقيع على كل كلمة في هذه الرسالة، لو كنت اود أن اكتب هذه الرسالة لما صغتها بغير هذه الصياغة»، على ما يبدو أن الرسالة تضمنت أيضاً كيفية التصدي ومواجهة الوحدة من خلال توحيد السياسة والاجراءات والاتفاق بين إيران واسرائيل على كيفية التعامل مع هذه الوحدة(٨٢١).

لقد خشيت الحكومة الإيرانية من أن تؤدي هذه الوحدة إلى تعزيز النفوذ الناصري في المنطقة، كما كانت إيران تتخوف من مطالبة دول الوحدة بالأراضي العربية التي احتلتها إيران وهي امارة عربستان العربية، ومن

هـذا المنطلـق وفي سـبيل التصـدي لهـذه الوحـدة واعاقـة تقدمهـا واسـتمرارها جـددت حكومـة شـاه إيـران دعمهـا للحركـة الكرديـة المسـلحة في شـمال العـراق، واسـتمر دعمهـا هـذا حتـى حـدوث القطيعـة بـين حكومـة البعـث وجمـال عبدالنـاصر بعـد اشـهر قليلـة مـن تشـكيل الوحـدة [٩٢١] حيـث انسـحبت الجمهوريـة العربيـة المتحـدة مـن دولـة الاتحـاد، وبقـت دولـة الاتحـاد مقتـصرة عـلى العـراق وسـوريا حتـى الثامـن عـشر مـن تشريـن الثـاني ١٩٦٣ عندمـا حـدث انقـلاب عبـد السـلام عـارف عـلى البعـث ، لتنفصـم بـه عـرى تلـك الوحـدة (٠٣١) .

لقـد سـارعت إيـران وبمجـرد حـدوث القطيعـة بـين حكومـة البعـث وجمـال عبدالنـاصر، بابـداء رغبتهـا في التعـاون مـع العـراق لا نهـاء الحركـة الكرديـة المسـلحة، ولعـل ذلـك يشـير صراحـة إلى موقفهـا مـن الوحـدة والتـي لم يتجـاوز عمرهـا بضعـة اشـهر (١٣١) وفي هـذا التاريـخ بـدأت بـوادر انحيـاز أمـيركا لإسرائيـل في حـين كانـت قبـل ذلـك مراقبـة للأحـداث التـي تـدور في المنطقـة ومتئهبـة للدخـول فيهـا كقـوة عظمـى بـرزت بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة وافـول نجـم بريطانيـا وفرنسـا باعتبارهـا دول عظمـى. وكانـت بدايـات دخـول الولايـات المتحـدة للمنطقـة بعـد أحـداث السـويس أو مـا يعـرف بالعـدوان الثلاثـي عـلى مـصر عـام ١٩٥٦ إثـر إنذارهـا للـدول المعتديـة عـلى مـصر بالانسـحاب وذلـك في عهـد الرئيـس الأميركـي ايزنهـاور [١٣٢])).

ثـم وبعـد تـولي الرئيـس الديمقراطـي كنـدي سـعت الإدارة الأميركيـة نحـو الدخـول للمنطقـة العربيـة بأسـلوب الصداقـة والتعـاون مـع دول المنطقـة حيـث كانـت لديـه عـدد مـن علاقـات الاحـترام المتبادلـة مـع بعـض زعـماء دول المنطقـة مثـل عبـد السـلام عـارف وجمـال عبـد الناصر ،والجديـر بالذكـر أنـه كانـت لكنيـدي آراء شـخصية مؤيـدة للعـرب في نزاعهم مـع إسرائيل،

التي بقيت بعيدة عن مركز قرار البيت الأبيض بسبب تأثير اسرائيل داخل الولايات المتحدة وتداعيات الحرب الباردة بين العالمين الغربي والشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي (٣٣١).

اما في المجال الاقتصادي ولاسيما حقول النفط ظهرت مشكلات على السيادة الوطنية العراقية والمصالح العراقية من جانب ايران ففي ١نيسان ١٩٦٣ صرحت شركة النفط الايرانية (N.I.O.C)عن نيتها بفتح مزايدة علنية في اثنين من مناطق الامتداد القاري في مياه الخليج العربي والتي تزعم ايران عائديتها اليها ، الا أن العراق رفض هذا الامر بعدم اعترافه بمنح الامتياز (٤٣١).

وهناك مشكلة أستغلال النفط في حقل نفط خانه والتي تعود جذورها الى عام ١٩٦٢ فقد جرت اتصالات بين الحكومة العراقية والحكومة الايرانية وتم تشكيل وفد عراقي من وزارة الخارجية والنفط (٥٣١) وكان المطلب العراقي الحصول على حل لكل المشكلات العالقة بين الطرفين سواء مشكلة حدود والمياه الاقليمية أو موضوع النفط وفي المفاوضات التي دارت بينهم بتاريخ ٢٨ تموز و٤ أب ١٩٦٣ على موضوع المياه الاقليمية توصل الطرفان الى تسوية طالبت ايران بجعل حصتها من الاستفادة من عمليات الاستخراج النفط ٦٠ ٪ و٤٠٪ للعراق على اساس مساحة ايران هي اكبر من العراق اما نفط خانة فأنهم توصل الى مشروع هو استخراج ١٠ ألاف برميل يومياً لكن عدم الاتفاق على صيغة المياه الاقليمية عطل الاتفاق النهائي لان العراق يريد الاتفاق على كل المشكلات وحلها بصفقة واحدة وهذا ما رفضته ايران جملة وتفصيلا (٦٣١).

وحينما أصدرت الحكومة العراقية قرارا بتاريخ ١٠ تموز ١٩٦٣ والذي

استطاع بموجبة الرعاية الإيرانيين في العراق أجراء معاملات حق التملك بأسمائهم مرة أخرى بعد أن توقفت قبل ٨ شباط وفقاً لمبدئ التعامل بالمثل هذا القرار كان قد اظهر رغبة العراق في تحسين علاقاتها مع ايران (٧٣١)وأبدت ايران استدعائها لتحسين العلاقات من خلال المشاركة في ذكرى ثورة تموز ١٩٥٨ (٨٣١)،أما بشأن القضية الكردية التي أرادت حكومة عبدالسلام حلها بطريق الحوار مع القادة الكرد وأسفرت الى وقف القتال بين الجانبين خلال الأربعة أشهر التي أعقبت ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ وعندما لم يتوصل الجانبين الى حل عادت الاشتباكات من جديد وكان موقف أيران منها أن وقفت الى جانب الحكومة العراقية من خلال ارسال المراقبين وغلق الحدود ومنع الإمدادات السوفيتية لهؤلاء المقاتلين والتي ترد عبر الحدود مع أيران (٩٣١) .

من جانبها الحكومة العراقية أبعدت عدد من الشوعين الإيرانيين الى أيران كونهما يشكلان خطر على البلدين ، أذ لم تتأثر العلاقات الايرانية العراقية بهذا الاجراء (٠٤١) وفي هذا الوقت حاول عبدالسلام عارف أقامة علاقات حسنة مع أيران في بداية حكمه محاوله منه أصلاح الامور الشخصية بينه وبين شاه أيران بعد الخطب التي القاها أبان ثورة عام ١٩٥٨ والتي يؤكد فيها على خطر الشاه يؤيد فيها ثورة مصدق بوصفه شخصية وطنية وهذا من جانبه عقد العلاقة بين الرجلين دفع ثمناها بعد استلامة السلطة في العراق بعد حوالي ٦ سنوات (١٤١) وبناءاً الى هذه الرغبة وجهه الرئيس عبدالسلام عارف الى زيارة وزير الخارجية العراقي بتاريخ ٣ أذار عام ١٩٦٤ الجارة أيران والتباحث بشأن تطوي العمل والتعاون الاقتصادي والثقافي بينهما (٢٤١).

حاول الطرفان مناقشة موضوع

الاتفاقيات السابقة ولاسيما معاهدة زهاب عام ١٩٣٧ الا أن ايران تحاول عدم تطبيقها بغية الحصول على مكاسب جديد أما العراق فكان متمسك بالاتفاقية حفاظاً على أمنه الداخلي والخارجي وفي موضوع المياه فقد عبر العراق عن أمتعاضة في أنشاء أيران عدد من السدود لمنع تدفق المياه الى الاراضي العراقية والاستفادة منها أما معاملة الرعاية العراقيين والإيرانيين أصبحت مشكلة تثير الشكوك لدى الجانبين من خلال الاتهامات المتبادلة بعدم المعاملة الحسنة والغير لائقة فيما يخص الاقامة والمعاملة ، ولذلك خضعت تلك المشكلة الى طبيعة العلاقة بين الطرفين ،كما أن العراق أراد التقرب الى أيران من خلال تحسين علاقة مصر بها وأيضا التخلص من الأعلام المصري المضاد لأيران كونه ينعكس على طبيعة العلاقة بينه وبين أيران ، لكن الحكومة العراقية لم تفلح بذلك كون أيران أشترطت أن تعتذر مصر من أيران أولاً، وهذا ما رفضته مصر عام ١٩٦٠ (٤٠) وبسبب عدم حل تلك المشكلات بين الطرفين قاد العراق حملة مضادة على أيران من خلال المطالبة بإقليم عربستان وأتفق مع الملا مصطفى البرزاني حول تصفية الأمور العالقة ووقف القتال أذ شهد عام ١٩٦٤ عام سلام لكنه لم يستمر طويلاً فقد شهد عام ١٩٦٥ تدخل أيران واللعب بالقضية الكردية من خلال التوسط عند السفارة الأمريكية لمساعدة المعارضة الكردية ودعمها بالأسلحة الثقيلة (٤١) وتماشياً مع سياستها التصعيدية أستهدفت أيران عام ١٩٦٥ السفن العراقية التي تسلك شط العرب لكن العراق لم يرد بالمثل وتريث في الأعمال العسكرية ومعالجة الأمر عن طريق الجهود الدبلوماسية سلمياً (٤٢) .

أذ حاول العراق أشراك وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية

ومناشدتهم في التدخل والتأثير على حكومة الشاه ، الا أن امريكا رفضت التدخل بهذا الموضوع بعدم قدرتها على التأثير على الجانب الإيراني (٦٤١) .

واستغلال العلاقة التي تربط أيران بالسعودية ، قام عبدالرحمن البزاز رئيس الحكومة العراقية بتاريخ ٣١ ك١ عام ١٩٦٥ بزيارة السعودية والطلب التوسط بينها وبين أيران لغرض وضع حد للتوتر بينها وعندما عرضت السعودية بنود الوساطة رفضت ايران واشترطت عدم وقف المساعدات الى الاكراد الا بشرط موافقة العراق على شروط ايران في شط العرب (٧٤١)من هنا قرر العراق على لسان وزير الدفاع عبدالعزيز العقيلي بأن حدود أيرا ن هي المصدر الوحيد لتزويد الأكراد بالسلاح فقد تم تشكيل لجنه دفاعية وتعزيز أمن العراق ، من جانبة أستدعى وزير الخارجة عدنان الباجه جي (٨٤١)، وزير الدولة والقائم بالأعمال الايراني وسلمة مذكرة أحتجاج شديدة اللهجة وصرح رئيس أركان الجيش عبدالرحمن عارف بأن أمير عباس هويده أجتمع مع مصطفى البرزاني للتدخل السافر في الشؤن الداخلية للعراق ، من جانبها أيران أعلنت حالة الأستنفار في قواتها البحرية والبرية ، لكن العراق كان يميل الى التهدئة أكثر من التصعيد العسكري ، كونه الجيش العراقي منشغل بحرب الشمال (٩٤١) لكن العراق أتجهه الى خيار ثاني وهو الاعلام من خلال صوت العرب وتأسيس أذاعة خاصة بالمعاضة الأيرانية سواء في شمال ايران من خلال الأكراد والأذربيجانيين أو في الجنوب من خلال المعارضة العربستانية ودعم الجميع بالمال والسلاح فضلاً عن قطع طرق التجارة بن سوريا ولبنان وأيران العابرة على الأراضي العراقية لخنق الإيرانيين وأطلاق المظاهرات المطالبة بحق

المعارضة الأيرانية بتقرير المصير ، لاسيما وأن أيران جددت المطالبة بحقوقها حسب ادعائها في شط العرب استنادا الى نص المادة (٥) من معاهدة عام ١٩٣٧ ([١٥٠]).

من جانبه سعى عبدالرحمن البزاز رئيس وزراء العراق([١٥١]) الى استثمار علاقته الشخصية مع عباس هويدة وطلب من زيارة العراق للأداء الزيارة للعتبات المقدسة ، الا أن الاخير أشترط قبل التوجه للزيارة تحديد نقاط الخلاف والاتفاق عليها في جدول المباحثات في وقت نفية عباس هويدة دعم المعارضة العراقية في الشمال وأنه لم يجتمع مع ملا مصطفى البرزاني ودعا الى تشكيل لجنة للمباحثات بين الطرفين ([٢٥١]) وبالتالي أعلن رئيس وزراء العراق عبدالرحمن البزاز من خلال مؤتمر صحفي عمق العلاقات بين الطرفين وأن أمر الخلافات بين العراق وأيران أمر طبيعي لما للبلدين من من حدود مشتركة طويلة وقال (أن العراق سوف يعوض الإيرانيين في حالة ثبوت تقصير في الجانب العراقي وأن الاختلاف لايفسد من الود قضية وفي أطار الهدوء الذي صاحب العراقات بين العراق وأيران طلب العراق من مصر أيقاف الحملات الأعلامية ضد ايران وقد أستجاب جمال عبدالناصر الى أيقاف هذه الحملات الأعلامية ([٣٥١]) وثمة هناك دافع حمل الشاه الى تخفيف التوتر الحاصل بين الطرفين ولاسيما الضغوطات الداخلية التي المت في ايران خصوصا عدم أستقبال المعارضين الأيرانين رسمياُ في العراق ومنع أستقبال الوافدين اليهم لهذ أستقبل العراق السيد الخميني في النجف الأشرف بشرط عدم تدخل أيران بمصيره أو تعين مدة مكوثة في العراق وأن لاتأخذ أقامة الأمام صفة النفي ([٤٥١])لهذا انفرجت العلاقات العراقية الايرانية وتوسعت مدياتها من خلال الزيارات والوفود

وتشكيل لجان مشتركة للتباحث بشأن الأمور العالقة (٥٥١).

وتعطلت الزيارة والمباحثات بعد الإعلان عن مقتل الرئيس عبدالسلام عارف في حادث تحطم الطائرة في البصرة جنوب العراق بعد قيامة وبعض من وزرائه في زيارة الى محافظة البصرة ١٣ نيسان ١٩٦٦ وقام بجولة في ارجاء محافظة البصرة للاطلاع على المشروعات التي انجزت ولافتتاح بعضها ولوضع الحجر الاساس لمشروعات جديدة ،وبعد هذه الجولة توجه لزيارة مدينة القرنة وفي الساعة السابعة مساءً قرر العودة الى البصرة وغادرت طائرة الرئيس ومعها طائرتان ارض الملعب الرياضي . كانت الطائرة الثانية تقل الوفد الصحفي المرافق له ونائب رئيس التشريفات ووكيل امر الموقع العسكري ومتصرف الناصرية وبعض الضباط . بينما كانت الطائرة الثالثة تقل مندوبي ومصوري التلفزيون والسينما والمسرح ووكالة الانباء العراقية وبعض المرافقين (٦٥١).

خلال فترة حكم عبد السلام العارف منذ ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ - ١٣ نيسان ١٩٦٦ ، لم تكن هناك أحداث مهمة فيما عدا إصدار الدولة لعدد من القوانين المهمة في ١٤ تموز ١٩٦٤ التي عجلت من سير عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي ، وقد قربت القوانين التي صدرت في ١٩٦٤ نظام البلاد من النظام المصري ، وصدر من هذه القوانين ستة قوانين قضت بإنشاء مؤسسة اقتصادية لكي تقوم بامتلاك وادارة المنشآت التي كان يراد للقطاع العام أن يؤممها ، وتأميم شركات التأمين وأعادة التأمين والمؤسسات الصناعية والتجارية الكبرى ، وتأميم جميع البنوك الخاصة ، وتحديد اوجه التصرف بالأرباح الصافية للشركات ، بما فيها تخصيص حصة معينة (٢٥ ٪) للعمال والموظفين ، وتمثيل العمال والموظفين في جميع الشركات

الصناعية في مجالس إدارة الشركات ،أما فيما يخص العلاقة مع أيران فقد أستخدم العراق خلال هذه المدة سياسة التهداءه وعدم القطيعة مع الحكومة الايرانية رغم الأحدث الكبيرة (٧٥١).

وبعد مصرع الرئيس عبد السلام اذاعت الحكومة من دار الاذاعة بياناً الى الشعب العراقي في ١٤ نيسان ١٩٦٦ نعت فيه مصرع الرئيس عبد السلام عارف ومن معه من اعضاء الوفد . وقال البيان: لقد سقطت الطائرة بالرئيس عبد السلام ومن معه من الوزراء والمرافقين مساء امس التي كانت تقله من القرنة الى البصرة بفعل عاصفة قوية ادت الى سقوط الطائرة وتحطمها واستشهاد السيد الرئيس ووزيري الداخلية والصناعة وبعض المرافقين . وتعلن الحكومة الى الشعب كافة بانها تقدر مسؤولياتها في هذه الفترة العصيبة وقد انيطت مهام السيد رئيس الجمهورية بالسيد رئيس الوزراء حسب احكام المادة (٥٦) من الدستور المؤقت الى حين انتخاب رئيس للجمهورية بمقتضى المادة (٥٥) من الدستور التي تقضي بانتخاب رئيس جديد للجمهورية خلال اسبوع واحد من تاريخ خلو المنصب وذلك بأغلبية ثلثي المجموع الكلي لا عضاء مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني ، فقد ذكره السياسي عوض فخري في كتابه اوراق سفير عراقي عندما كان ضابط في كلية الاحتياط يقول كانت كلمة الرئيس عبدالسلام محمد عارف ارتجاليه وغير مرتبه لا نه كان متبرما وكانه يعلم بمصيره في كلامه اول تحدث عن امر استغرب منه الجميع حيث كشف تغلغل المخابرات البريطانية في العراق ومدى نشاطها في البصرة ثم كشف امرا حول علاقته بامير دولة الكويت صباح السالم الصباح وكيفية تسلمه مبلغ عشرة ملايين دينار وكيف استغلها القوميون

واعتبروها رشوه ، تم حدث وهو متالم عن زيارته الأخيرة لمصر ،ولم يستقبله جمال عبدالناصر في المطار وارسل نائبه لاستقبالي وكيف طلب الوفد العراقي المرافق لي بالعوده فورا الى بغداد وقطع الزيارة لكني رفضت ثم تكلم عن علاقته بالبعثيين :قال انه وافق العمل معهم لكن كثرة خلافاتهم ونزعاتهم الفردية وعدم رغبتهم في التعاون مع جمال عبدالناصر وكرهه الشخصي لميشيل عفلق قررت ازاحتهم من الحكم ،اما الخطبه الثانيه وهي الاخيره للرئيس عبدالسلام محمد عارف كانت في البصره في يوم ١٢ نيسان ١٩٦٦ ، حيث غادر الى منطقة النشوه وهناك سقطت الطائرة التي تقله ومعه رفيق عمره عبداللطيف الدراجي وزير الداخلية (٨٥١).

وأعربت صحيفة الكارديان عن اعتقادها بأن مصرع الرئيس عارف سيكون له ردود فعل بعيدة المدى بالنسبة للوضع الداخلي في العراق وعلاقة العراق مع الدول العربية والأجنبية ، أما صحيفة الجمهورية قالت (وقد قوبل نبأ وفاة عبدالسلام عارف رئيس الجمهورية العراقية بالوجوم البالغ والحزن الصاعق من قبل الشعب العربي الفلسطيني فقد أعلن حاكم غزة الحداد سبعة أيام كما نكست الأعلام العربية فوق المجلس التشريعي الفلسطيني والدوائر الرسمية.

أما موقف الحكومة الإيرانية بسبب الغموض الذي اكتنف حادث مصرع عارف أثير الكثير من الجدل والتكهنات عن مصرعه والجهات المستفيدة من غيابه عن المسرح السياسي والذي تزامن مع عدد من الأحداث التي تمثل انعطافه كبيرة في واقع المنطقة ومستقبل العراق وسوريا ومصر أيضاً وكذلك بعض الدول العربية الأخرى.

الخاتمة:

لم تكن العلاقات العراقية –الايرانية على ما يرام منذ تأسيس الدولة العراقية الى عهود متأخرة وذلك لأن نظرية الحكم السياسي في أيران على خلاف مع التوجهات السياسية للحكومة العراقية، ولعل السبب في ذلك احتفاظ العراق بقوى معارضة للحكم في إيران، كما احتفظت إيران بقوى معارضة للحكم في العراق بقصد الاستخدام في الوقت المناسب للضغط السياسي ؛أما ملف الحدود العراقية الإيرانية واحدا من أبرز الملفات تعقيدا، ونقطة ارتكاز الصراع الذي كان يشهده العراق وإيران على امتداد التاريخ، وأن الحدود بين البلدين لم ترسم عبر التاريخ بشكل طبيعي، بل كانت عبر حروب أو أساس توتر بين البلدين، و السبب جعل ملف الحدود نقطة توتر ونزاع بين البلدين على مدار التاريخ. قد يرى الناظر الى خارطة الحدود العراقية –الإيرانية ان ثمة مواطن عديدة للالتقاء وكأن الحدود لا يقع بينها مناطق فاصلة ، ربما باستثناء المنطقة الشمالية حيث الجبال الشاهقة ، اما ما بعدها جنوبا فسهول مشتركة تخترق حدود البلدين ، اذ يقع شرقا النجد الايراني الشاسع الذي قامت عليه الحضارة الفارسية ، والى الغرب تقع البراري الغرينية الشاسعة بنفس القدر لحوض دجلة والفرات وفيها جنوبا مسطحات مائية كبيرة ، ومن ثم مجرى مائي كان هو السبب الاكبر لان تؤدي مشكلة الحدود الى حرب طاحنة وتوترات اخافت الجميع من نتائجها .

غذى هذا الصراع ضعف الحكام في منطقة الخليج العربي ومكّنه من الاستمرار لأن ايران والعراق يعدون أنفسهم الصقور وكل واحد منهم له منطلقات وأهداف في الخليج العربي ، لهذه شهدت العلاقات بين البلدين صراعات مريرة ومواقف متشنجة أفّضت في أحيان عديدة الى

صراعات عسكرية وأحيانا شهدت الاتفاق والتوقيع على معاهدات لم تطبق على أرض الواقع لأن الجانبين يعملون بحذر شديد فضلاً عن الطبيعة الاستعلائية للنظام البهلوي الحاكم في أيران ونظرته بازدراء لمعظم الحكام الموجودون في المنطقة ،وهو يمتلك دعم لوجستي غير محدود من دوائر استعمارية مثل بريطانية ، أما العراق كان يعاني من الصراع الكردي مع الحكومات العراقية المتعاقبة كل هذا أعط الضوء الأخضر للحكومة الإيرانية أن تتمادى في عدم تطبيق التزاماتها تجاه العراق والمنطقة بأسرها.

وعندما نريد ان نقيم مسار العلاقات بين الطرفين نقول ان كلتا البلدين وقعت على معاهدتين خلال القرن العشرين واحدة في العهد الملكي والثانية في العهد الجمهوري وكلاهما فسختا من قبل الطرفين ، فهل يشهد البلدين توقيع معاهدة ثالثة بين الطرفين وتطبيقها على أرض الواقع ؟علما ان حالة الهدوء أعقبت توقيع تلك الاتفاقيتين رغم عدم تطبيقها ، ولكن حكمة بعض الحكام في كلتا الدولتين ساعدت في استتباب الأمن والهدوء لاسيما في عهد الرئيس عبدالسلام عارف أستخدم سياسة التهدئة وعدم الرد على الاستفزازات الإيرانية على حدود العراق الشرقية وأستخدم عارف الحكمة في التريث في الرد وذلك لمعرفته التامة بعواقب الأمور من جراء قيام أعمال حربية بين البلدين كونه عسكري معترف ، فضلاً عن ذلك انشغال الجيش في حرب الشمال مع الاكراد المدعومين من قبل الشاه ،أذ كان هناك عناصر ضاغطة على الحكومة العراقية فضلا عن وجود نشطاء بعثين يسعون الى السيطرة على مقاليد الحكم في العراق من خلال الصراع الحزبي المتمثل بصراع الضباط الأحرار المؤسسين والمشتركين بثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ ، لهذا ورث عبدالسلام

نظـام لا يخلـوا مـن المشـكلات بـكل صنوفهـا السياسـية والعسـكرية والثقافيـة .

الهوامش:

١- سـعد محمـد زيـدان الجـواري: سياسـة ايـران الخارجيـة في عهـد احمـد شـاه ١٩٠٩ – ١٩٢٥؛ رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة ، كليـة الآداب – جامعـة بغـداد ، ١٩٩٧ .

٢- دونالـد ولـبر ، أيـران ماضيهـا وحاضرهـا ، ترجمة عبدالمنعـم محمـد حسـنين ، (القاهـرة ١٩٥٨) ص١١٧ .

٣- عبدالـرزاق الحسـني ،تاريـخ الـوزارات العراقيـة ، ج١ (بـيروت ،١٩٧٤) ص٢٧- ٢٩.

٤- عبدالـرزاق الحسـني تاريـخ الـوزارات العراقيـة ، ج٢ (بـيروت ، ١٩٧٤) ص١٩٨- ١٩٩ ؛ د ك و ، ملفـات وزارة الداخليـة ، ملفـة ٢١٣/ ٣٢٠٥٠ ، كتـاب متـصرف لـواء ديـالى ١٣ تمـوز ١٩٢٦ ، وثيقـة رقـم ١١٢ .

٥- عبدالـرزاق الحسـني ، العـراق في ظـل المعاهـدات ، ط٤(بـيروت ، ١٩٨٠) ص٢٢٩

٦- د ك و ، ملفـات البـلاط الملكـي ، الملفـة ٧٣٤/ ٣١١ كتـاب شـاه أيـران الى الملـك فيصـل الاول ٤ أيـار ١٩٢٩ ، الوثيقـة رقـم ١٤ ، صفحـة ٣٥

٧- بيـداء محمـود احمـد الحـدود العراقيـة الإيرانيـة : دراسـة تاريخيـة سياسـية، مجلـة الجامعـة المسـتنصرية العـدد ٦٨ المجلـد ١٦ بتاريـخ كانـون الثـاني ٢٠١٩

٨- عبـد الـرزاق الحسـني ، العـراق في ظـل المعاهـدات (بـيروت ، ١٩٨٠)، ص٢٢٩

٩- د ك و ، ملفـات البـلاط الملكـي ، الملفـة / ٧٣٤ / ٣١١ ، كتـاب شـاه أيـران الى الملـك فيصـل الأول ٤ أيـار ١٩٢٩ ، الوثيقـة (١٤) صفحـة (٣٥) .

١٠- عبـاس فرحـان ظاهـر، رسـتم حيـدر ودورة السـياسي ،رسـالة ماجسـتير ، جامعـة بغـداد ، كليـة التربيـة (بـن رشـد) ، ١٩٩٦

١١- د ك و ، ملفـات البـلاط الملكـي ، الملفـة ٧٣٤ / ٣١١ كتـاب المفوضيـة الملكيـة العراقيـة في طهـران المرقـم ١٠٢٧ في ٢٩ أيـار ١٩٢٩ الى وزارة الخارجيـة حـول المفاوضـات الجاريـة بـين الطرفـين ، الوثيقـة (٣٢) صفحـة (٣٧) .

١٢- مجلـة جامعـة كركـوك ، العـدد الثـاني ، المجلـد السـادس ،لسـنة ٢٠١١.

١٣ عبدالالـه الاسـدي ، المصـدر السـابق ، ص٤٥ .

١٤ كلمـة تالـوك المانيـه تعنـي المجـرى العميـق .

١٥ مصطفى النجار ، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب ، (البصرة، ١٩٧٤) ص١٦٩ .

١٦ عبدالاله بدر الاسدي ، العلاقات العراقية –الايرانية ١٩٢٠-١٩٣٧ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،١٩٨٣،ص١٢٤

١٧- د ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة (٨٢٦/ ٣١١) كتاب المفوضية الدائمية الايرانية في بغداد الى وزارة الخارجية العراقية المرقمة ٢٣١٥ في ٧تموز ١٩٣٤ ، الوثيقة رقم ٦١ الصفحة ٨٧ .

١٨- لطفي جعفر فرج ، الملك غازي ودورة في سياسة العراق الداخلية والخارجية ١٩٣٣-١٩٣٩ (بغداد، ١٩٨٧) ص ١٩٠

١٩ مصطفى عبدالقادر النجار ، المصدر السابق ، ص٢٠٢ .

٢٠ د ك و ، ملفات وزارة المالية ، الملف (٢٨٢/ ٣٢١١٠) كتاب وزارة المالية المرقم س/ ٢٣٩٦ في ٤/ك١/ ١٩٣٤ الخاص بتقديم شكوى ضد ايران ، الوثيقة (١١) صفحة (٤٦) .

٢١ كيث مكلاتشلان وجورج جوفية ، حرب الخليج ، ترجمة المخابرات العراقية ، (بغداد ، ١٩٨٤) ص١٦ ؛ خالد يحى لغزي ، المصدر السابق ، ص٦٥.

٢٢- عبد الكريم العلوجي ، أيران والعراق صراع دولة أم حدود ، (بغداد ، الدار الثقافية للنشر ،)ص٥

٢٣- خالد يحى الغزي ، المصدر السابق ، ص٦٧ ؛ طارق مجيد العقيلي ، ناجي الأصيل دبلوماسياُ رائداُ ومفكر حضارياً ، (بغداد، ٢٠٠٢) ص١٥٩

٢٤- حسام الساموك ، الملك غازي ودورة في أنقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٥ .

٢٥- عبد الاله بدر علي الاسدي ، المصدر السابق، ص١٥٩ .

٢٦ مير بصري ،أعلام السياسة في العراق الحديث، الجزء الثاني ، دار الحكمة لندن ، الطبعة الأولى ٢٠٠٤ ، ص ٢٦٦، ٢٦٧.

٢٧ دنون يونس الطائي ، العلاقات العراقية –الايرانية ١٩٣١-١٩٤١ ، مجلة دراسات تاريخية ، العدد الرابع ، الموصل ، ٢٠٠٠ ، ص٤٠

٢٨- سعد الأنصاري : العلاقات العراقية الإيرانية ، دار الهدى ، بيروت ، ١٩٨٧،ص٧

٢٩- حميد الخطيب ، الحدود العراقية – الإيرانية والوضع القانوني لشط العرب ، جامعة الكوفة ، دار الرافدين ، بيروت ،

٢٠١٩ ، ص٣٤٤

٣٠- جان بول شانيولو ، مسألة الحدود في الشرق الأوسط ، دار عويدات للنشر والطباعة ،بيروت ٢٠٠٦ ، ص٥

٣١- مصطفى النجار ، المصدر السابق ، ص٢٧٣ .

٣٢- بيداء محمود احمد ، الحدود العراقية الإيرانية : دراسة تاريخية سياسية، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، العدد ٢٠-٢٤ لسنة ٢٠٠٩ .

٣٣- مصطفى النجار ، المصدر السابق ، ص٢٨٦ .

٣٤- د ك و ، ملفات الحدود ، الملفة المرقمة (١٣٤/ ٣٢٠٥٠ كتاب المفوضية الملكية العراقية في طهران ، المرقم ١٤٥٦ /٩/٢ المرقم ٤٨٥ في ١٠/١٢/ ١٩٣٩ الموجهة الى وزارة الخارجية حول تعطيل وعرقلة أيران لجنة الحدود ، الوثيقة (٥٤) الصفحة(١٧٩).

٣٥- خالد الغزي ، المصدر السابق ، ص٦٨؛ طارق العقيلي ، المصدر السابق ، ص١٧١ ؛ سعد الأنصاري : العلاقات العراقية الأيرانية ، دار الهدى ، بيروت ، ١٩٨٧،ص ٧

٣٦- موسى محمد طويرش ، العلاقات العراقية – الايرانية ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٧، ص٢٨ .

٣٧- د ك و ، ملفات الحدود ، الملفة المرقمة (١٣٤/ ٣٢٠٥٠ كتاب المفوضية الملكية العراقية في طهران ، المرقم ١٤٥٦ /٩/٢ المرقم ٤٨٥ في ١٠/١٢/ ١٩٣٩ الموجهة الى وزارة الخارجية حول تعطيل وعرقلة أيران لجنة الحدود ، الوثيقة (٥٤) الصفحة(١٧٩).

٣٨- أسماعيل أحمد ياغي ، حركة رشيد عالي الكيلاني ، دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية ، (بيروت ، ١٩٧٤)، ص٢٦٢-٢٦٣ .

٣٩- رجاء حسين خطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي (بغداد ، ١٩٧٩) ، ص٢٧٢ .

٤٠-رحيم عبدالحسين عباس ، محمود سلمان ودورة السياسي والعسكري حتى عام ١٩٤٢ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٩٩، ص١٣٠ .

٤١- حامد الحمداني، مقالة عن نوري السعيد ،في مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي ٢٠٠٥ .

٤٢- ذنون يونس الطائي ، المصدر السابق

، ص٤٤

٤٣- روح الله رمضاني ، سياسة أيران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٣ ، ترجمة علي حسين الفياض ، (البصرة ، ١٩٨٤) ص٤٢٠ .

٤٤- مصطفى عبدالقادر النجار ، المصدر السابق ، ص٣٠٨ .

٤٥- د ك و ، ملفات مجلس السيادة ، الملفة ، ٣٧٧/ ٤١١ كتاب سفارة جمهورية العراق في طهران المرقم س/ ١/ ٢٠٤ في ١٩٥٨/٨/٧ ، الى وزارة الخارجية العراقية الوثيقة (١٢٢) الصفحة (٣٥٧) .

٤٦- صالح زهر الدين ، موسوعة اسرار من التاريخ ، لبنان ، مؤسسة الرحاب الحديثة ، ١٩٩٤ ، ص١٢٧.

٤٧- عبد الهادي كريم سلمان ، ايران في سنوات الحرب العالمية الثانية ، الموصل ، ١٩٨٦ ، ص٨٣ ؛ اوندا ابراهيميان ، ايران بين ثورتين ، بغداد ، مركز البحوث والمعلومات ، جـ١ ، ١٩٨٣ ، ص٢٢١.

٤٨- انتوني بارسونز ، الكبرياء والسقوط – ايران ١٩٧٤-١٩٧٩، بغداد ،مركز البحوث والدراسات ، د.ت ، ص٣٥.

٤٩- عزرا سبايز هندلر ، المصدر السابق ، ص١٠.

٥٠- ميخال افيطبول واخرون ، المصدر السابق ، ص١٢٤.

٥١- م.و.خ، الدائرة السياسية (الشعبة الشرقية) ملفة ش/١٩٨/١٩٨/١٧/ النشاط الصهيوني ، كتاب وزارة الخارجية الى المفوضية الايرانية في بغداد ، برقم ع/١٩٨/١٩٨/١٣/ ٧٥٨ في ١٧ كانون الاول ١٩٤٥.

٥٢- م.و.خ ، الدائرة السياسية (الشعبة الشرقية) ، ملفة ش/٢٣٩/ ٤٧٥/ ١٤، تهريب يهود واموالهم، كتاب المفوضية الملكية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية برقم ٢/ ٢/ ٦ في ٨/ ١/ ١٩٤٦.

٥٣- المصدر السابق ، كتاب المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية برقم ٢/١٧/ ٣٦٣ في ١٨/ ١٢/ ١٩٤٦.

٥٤- علي عبد القادر العبيدي ، موقف ايران من هجرة يهود العراق الى فلسطين ١٩٤٩-١٩٥٢، بغداد ، ايكال للطباعة والنشر ، ١٩٩٩ ، ص٢٣.

٥٥ -جاسم ابراهيم صالح ، التغلغل الاسرائيلي في ايران واثره في الامن الوطني العراقي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بغداد ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، ١٩٩٩ ، ص٨-٣٢ .

٥٦- نوري عبد الحميد العاني ، المصدر السابق ، ج٤، ص١٦٢-١٦٣.

57 (5) Chubin and S. Zalin ، The Foreign Relations of Iran ، Berkaly ، 1974 ، p. 158 .

٥٨- سيد جلال الدين المدني، تاريخ ايران السياسي المعاصر، ترجمة سالم مشكور، طهران، ١٩٩٣ ، ص٢٠٧.

٥٩- موشيه اليعازر ، العلاقات السرية بين ايران واسرائيل في عهد محمد رضا بهلوي ، ترجمة دار الجليل للترجمة والنشر ، عمان ، ٢٠٠٠ ، ص١٢٩ .

٦٠- صالح حسن عبدالله ، تهجير يهود العراق ، ١٩٤١-١٩٥٢ رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠٠٣ ، ص١٥٨

علي عبد القادر العبيدي ، المصدر نفسه ، ص٢١؛ يوسف مئير ، المصدر السابق ، ص٣٧٥-٣٧٦؛ شلوموهيلل ، تهجير يهود العراق ، ص١٥٧-١٥٨.

٦١- صالح حسن عبدالله ، تهجير يهود العراق ، المصدر السابق ، ص١٦٠

٦٢- معاذ عبدالرحيم ، أوراق من ذكرياتي ، دار الجواهري ، بغداد ، ٢٠١٦ ، ص٧؛حسن علوي ، الشيعة والدولة القومية ١٩١٤-١٩٩٠ ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، قم ، ب ت ، ص٢١١؛قحطان احمد سليمان ، المصدر السابق ، ص٤٤٠ .

٦٣- المصدر نفسه ، ص٣٠٤ ؛ نوري عبد الحميد العاني وآخرون ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٣٠٢.

٦٤- نوري عبد الحميد العاني وآخرون ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٨٩، ١٣٦ .

٦٥- قحطان احمد سليمان ، المصدر السابق ، ص٤٢٤-٤٢٥ .

٦٦- د.ك.و. قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام ١٩٥٨ ، رقم القرار (٧) ، تاريخه ٢٨/ ١٠/ ١٩٥٨؛ نوري عبد الحميد العاني وآخرون ، المصدر السابق ، ج٤ ، ص١٦٢ .

٦٧- عبد الجبار الجومرد ، المصدر السابق ، ص٣٣٧؛ قحطان احمد سليمان ، المصدر السابق ، ص٤٢٥.

٦٨- مير بصري أعلام العراق الحديث، المصدر السابق ، ص٣٤.

٦٩- د.ك.و. ، قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام ١٩٦٠ ، رقم القرار (٢) ، تاريخه ٩/ ٤/ ١٩٦٠ ؛ نوري عبد الحميد العاني وآخرون ، المصدر السابق ، ج٤ ، ص١٦٣؛ قحطان احمد سليمان ، المصدر السابق ، ص٤٣٠-٤٣٢ ، ٤٦٠.

٧٠- عبد النافع محمود ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق ، رسالة

ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص٧١.

٧١- قحطان احمد سليمان ، المصدر السابق، ص٤٢٧-٤٢٩.

٧٢- د.ك.و. ، قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام ١٩٥٩ ، رقم القرار (١٨) ، تاريخه ٢٦/ ١/ ١٩٥٩.

٧٣- «العهد الجديد» ، (صحيفة) ، بغداد ، ٢ / كانون الاول / ١٩٦٠.

٧٤- د.ك.و. ، قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام ١٩٦٠ ، رقم القرار (١٠) ، تاريخه ١٢/ ٩/ ١٩٦٠.

٧٥- د.ك.و. ، قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام ١٩٦١ ، رقم القرار (٦) ، تاريخه ١٥/ ٣/ ١٩٦١؛ رقم القرار (٢٨) ، تاريخه ٢٦/ ٦/ ١٩٦١ ؛ رقم القرار (٩) ، تاريخه ٢٨/ ٨/ ١٩٦١ .

٧٦- د.ك.و. ، قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام ١٩٦٢ ، رقم القرار (٢٠) ، تاريخه ٢/ ٧/ ١٩٦٢

٧٧- نوري عبد الحميد العاني و آخرون ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص٢٤١-٢٤٧

٧٨- د.ك.و. قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام ١٩٦١ ، رقم القرار (٣) ، تاريخه ٢٧/ ٢/ ١٩٦١ .

٧٩- د.ك.و. المصدر نفسه ، رقم القرار (٤) ، تاريخه ٦/ ٣/ ١٩٦١ .

٨٠- وزارة الخارجية ، حقائق عن الحدود العراقية – الايرانية ، بغداد ، ١٩٦٠ ، ص٣-٤ .

٨١- قحطان احمد سليمان ، المصدر السابق ، ص٤٤٤ .

٨٢- قحطان احمد سليمان ، المصدر السابق ، ص٤٤٦ .

٨٣- «البلاد» ، ١٣/ آب/ ١٩٦٠.

٨٤- خالد العزي، مشكلة الانهار والحدود بين العراق وايران، بغداد، ١٩٨١،ص١٧ .

٨٥- ادمون غريب ، الحركة القومية الكردية ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص٦١ .

٨٦- مقتبس من محمد امين دوغان ، الحقيقة كما رأيتها في العراق ، بيروت ، ١٩٦٢ ، ص١٧١ .

٨٧- قحطان احمد سليمان ، المصدر السابق ، ص٤٤٠ .

٨٨- فلاح شاكر اسود ، الحدود الشرقية للوطن العربي والاطماع الفارسية ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص٢٤ .

٨٩- د.ك.و. قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام ١٩٥٩ ، رقم القرار (٤) ، تاريخه ٢٣/ ٢/ ١٩٥٩ .

٩٠- د ك و .نوري عبدالحميد العاني –علاء

جاسم الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ١٩٥٨-١٩٦٨ (بغداد، ٢٠٠٥)، ص١٣٩ .

٩١- خالد العزي، المصدر السابق، ص٨٢ .

٩٢- روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص٦٦ .

٩٣- ليث عبدالحسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، (بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر، ١٩٨٥)، ص٣٧٥ .

٩٤ مصطفى عبدالقادر النجار، المصدر السابق، ص٣١.

٩٥- خالد العزي، المصدر السابق، ص٨٢ ؛ راضي وداي الخزاعي، المصدر السابق، ص١٤٤ .

٩٦- روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص٤٢٢.

٩٧- راضي وداي الخزاعي، المصدر السابق، ٢٣٤.

٩٨- نوري العاني، المصدر السابق، ص٤٠٥ .

٩٩- نوري العاني، المصدر السابق، ص٤٠٦ .

١٠٠- نوري العاني، المصدر السابق، ص٤٠٩

١٠١- د ك و، ملفات مجلس السيادة، الملفة ٣٧٧/ ٤١١ كتاب قنصلية الجمهورية العراقية في خوسستان، المرقم ١/ ١/ ١٩ في ١٩٦٠، الوثيقة (١٨) الصفحة (٦٩)

١٠٢ خالد العزي، المصدر السابق، ص٩٠ .

١٠٣ -محمد هاشم الربيعي، التنافس الايراني – السعودي على الخليج العربي، ١٩٢٢-١٩٨٨، دار البصائر، بيروت ٢٠١٢، ص٨٠

١٠٤- نوري عبدالحميد العاني، المصدر السابق، ص٤٠٩

١٠٥- كيت تكلا تكلان، وجورج جوفية، المصدر السابق، ١٧

١٠٦- علي عبدالحسين الهاشمي الخطيب، المصدر السابق، ص٣٧٩ .

١٠٧- أروانـدا أبراهيميان، أيران بين ثورتين، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد ١٩٨٣، ص٦٤٠ .

١٠٨- موسى طويرش، المصدر السابق، ص٧٦.

١٠٩- نوري عبد الحميد العاني، المصدر السابق، ص٤٤٠ .

١١٠ -المصدر نفسة ص٨٣

١١١- حامد البياتي، المصدر السابق، ص ص٢٦٧-٢٦٨.

112) F.R.U.S.، 1962-1963، Vol.XVIII،

Mem. from the D.S. to President Kenndy، Washington، February 7، 1963، P.340.

١١٣- أحمد فوزي، عبدالكريم قاسم وساعاته الأخيرة، بغداد، ١٩٨٨.

١١٤- فلاح شاكر اسود، الحدود الشرقية للوطن العربي والاطماع الفارسية ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص٢٤.

١١٥- جعفر عباس حميدي، معاهدة ١٩٣٧ العراقية-الايرانية وموقف الرأي العام العراقي منها، (دراسات للأجيال) ، (مجلة) ، العدد الثالث ، السنة الخامسة ، بغداد ، كانون الاول ، ١٩٨٢ ، ص٢٢٩.

١١٦ -الاهرام (جريدة) بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٦٣

١١٧ طالب الحسن، بعث العراق ، دار أور للنشر ، بغداد ، ص١٢٦-١٢٧ .

١١٨) راضي دواي طاهر الخزاعي ، المصدر السابق ، ص١٢

١١٩- جواد هاشم ،مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام ، ذكريات في السياسة العراقية ١٩٦٧ -٢٠٠٠ (بيروت ، ٢٠٠٣) ص٤٢ .

١٢٠- روح الله رمضاني سياسة ايران الخارجية ، ص٤٢٣ .

١٢١- جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨ ، ط٢،ج٨ (بغداد ٢٠٠٥) ص٢٩٨

١٢٢- أروانـدا أبرهيمان ، المصدر السابق ، ص٦٤٠

١٢٣- محاضر جلسات الوحدة، (الدار القومية للطباعة والنشر-القاهرة-١٩٦٣)؛ احمد، تاريخ الوطن العربي الحديث المعاصر، ص ٢٩٠ - ٢٩٨.

١٢٤- صادق صحن التميمي، موقف الصحافة العراقية من الوحدة الثلاثية وميثاق ١٧ نيسان ١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى معهد التاريخ العربي، ٢٠٠٢، ص ٦٦.

١٢٥- سيجف، المصدر السابق، ص ٧٣-٧٤.

١٢٦- السبعاوي، المصدر السابق، ص ٢٢٦-٢٢٧.

١٢٧- المصدر نفسه، ص ٢٢٨.

١٢٨- سيجف، المصدر السابق، ص ٧٢-٧٣.

١٢٩- لورنس، المصدر السابق، ص ٢٥؛ Jawad، Op. Cit. p ٢٩٥.

١٣٠- احمد، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، ص ٢٩٠؛ السبعاوي، المصدر السابق، ص ٢٢٨.

131- Jawed، Op. Cit. p. 295.

١٣٢ – صبري فالح الحمدي ،موقف مجلس النواب العراقي من مشروع ايزنهاور عام ١٩٥٧، مجلة الكلية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد١٠٩ لسنة ٢٠٢٠.

١٣٣ – د.ايناس سعدي عبد الله، الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفيتية، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٦)

١٣٤– ضاري رشيد السامرائي ، مستقبل الخليج العربي في ضوء قانون البحار الدولي الجديد ، ط١ (بغداد ، ١٩٩٠) ص ٣٤

١٣٥– د.ك.و ، ملفات قرارات مجلس الوزراء ، ملفة سنة ١٩٦٣ ، كتاب وزارة النفط المرقم س/ ٣٧٨ في ١٣/ ٥/ ١٩٦٣

١٣٦– جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية ، ص٣٠٥

١٣٧– د ك و ، ملفات قرارات مجلس الوزراء لسنة ١٩٦٣ ، كتاب وزارة العدل العراقي ، س/ ٢٧/ ١٩٥ في ٢٩/ ١١/ ١٩٦٢

١٣٨– صحيفة البلد البغدادية العدد ٥ في ٢٢تموز ١٩٦٣

١٣٩– محمود الدرة ، القضية الكردية ، ط٢(بيروت ، ١٩٦٦) ، ص٤٠٦.

١٤٠ د ك و ، ملفات قرارات مجلس الوزراء ، لسنة ١٩٦٣ ، كتاب وزارة الداخلية المرقم ق/ س/ ٧٥٠١ في ١٣/ ٧/ ١٩٦٣

١٤١– أحمد فوزي ، المصدر السابق ، ص ١٤٦

راضي دواي طاهر الخزاعي ، العلاقات العراقية –الايرانية ١٩٦٣–١٩٧٥ ، رسالة ماجستير ، جامعة المستنصرية ، كلية التربية ، ٢٠٠٧ ،ص٤٠

١٤٢– صحيفة (الجمهورية) بغداد ٢٥ شباط ١٩٦٤ .

١٤٣– جعفر عباس حميدي المصدر السابق ص٧٩

١٤٤– كوردستان موكرباني ، ودلير أسماعيل ، موقف الأدارة الامريكية في ضوء الوثائق وزارة الخارجية الامريكية (١٩٦٤– ١٩٦٨) أربيل ، ٢٠٠٣ ، ص١٦٦ .

١٤٥ علاء جاسم الحربي، المصدر السابق ، ٦٤ .

١٤٦– كوردستان موكرباني ، ودلير أسماعيل، المصدر السابق ، ص١٦١ .

١٤٧ صحيفة البلد (بغداد) العدد ٤٩٥ ، ٤ ك٢ ١٩٦٦

١٤٨– مير بصري ، أعلام العراق الحديث ، المصدر السابق ، ص٣٤

١٤٩- سيد جلال الدين المدني ، تاريخ ايران السياسي المعاصر ، ترجمة سالم مشكور ،(طهران، ١٩٩٣)، ص١٧٧ .

١٥٠- صحيفة صوت العرب (بغداد) ١٢ك٢ ١٩٦٦ ؛ صحيفة أطلاعات الإيرانية ، ١٢ ك٢ ١٩٦٦ .

١٥١- عبدالرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، (بغداد ، دار البراق ، ١٩٩٧).

١٥٢- دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة ، الجامعة الامريكية في بيروت ، الوثائق العربية ١٩٦٦ (بيروت ، الوثيقة ١٢ ص٢١ ؛ جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٢٩١ .

١٥٣- محمد كريم المشهداني ، عبدالرحمن البزاز ودوره الفكري في العراق حتى ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية التربية بن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ، ص١٢٠

١٥٤- سيد جلال الدين المدني ، المصدر السابق ،ص١٥٤

١٥٥- جريدة الجمهورية بتاريخ ١٥/ ٤/ ١٩٦٦

١٥٦ - جريدة الجمهورية بتاريخ ١٥/ ٤/ ١٩٦٦

١٥٧ -حسن علوي ، المصدر السابق ، ص٢١٧

١٥٨ - المشرق (جريدة)بعددها ٣٢٠١ في ٤/ ايار/ ٢٠١٥؛ البينه الجديده (جريدة) بعددها ٢٦٩٣ في ١٠ / نيسان/ ١٩٦٦

المصادر والمراجع:

١-القرأن الكريم

٢-دار الكتب والوثائق العراقية

١.د ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٧٣٤/ ٣١١ كتاب شاه أيران الى الملك فيصل الاول ٤ أيار ١٩٢٩ ، الوثيقة رقم ١٤ ، صفحة ٣٥

٢.د ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة / ٧٣٤ / ٣١١ ، كتاب شاه أيران الى الملك فيصل الأول ٤ أيار ١٩٢٩ ، الوثيقة (١٤) صفحة (٣٥) .

٣.د ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٧٣٤ / ٣١١ كتاب المفوضية الملكية العراقية في طهران المرقم ١٠٢٧ في ٢٩ أيار ١٩٢٩ الى وزارة الخارجية حول المفاوضات الجارية بين الطرفين ، الوثيقة (٣٢) صفحة (٣٧) .

٤.د ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة (٨٢٦/ ٣١١) كتاب المفوضية الدائمة الايرانية في بغداد الى وزارة الخارجية

العراقية المرقمة ٢٣١٥ في ٧تموز ١٩٣٤ ، الوثيقة رقم ٦١ الصفحة ٨٧

٥.د ك و ، ملفات وزارة المالية ، الملف (٢٨٢/ ٣٢١١٠) كتاب وزارة المالية المرقم س/ ٢٣٩٦ في ٤/ك١/ ١٩٣٤ الخاص بتقديم شكوى ضد ايران ، الوثيقة (١١) صفحة (٤٦) .

٦. د ك و ، ملفات الحدود ، الملفة المرقمة (١٣٤/ ٣٢٠٥٠ كتاب المفوضية الملكية العراقية في طهران ، المرقم ١٤٥٦ /٩/٢ المرقم ٤٨٥ في ١٠/١٢/ ١٩٣٩ الموجهة الى وزارة الخارجية حول تعطيل وعرقلة أيران لجنة الحدود ، الوثيقة (٥٤) الصفحة(١٧٩) .

٣-الرسائل والاطاريح :

١.صادق صحن التميمي، موقف الصحافة العراقية من الوحدة الثلاثية وميثاق ١٧ نيسان ١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى معهد التاريخ العربي، ٢٠٠٢

٢.صالح حسن عبدالله ، تهجير يهود العراق ، ١٩٤١-١٩٥٢ رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠٠٣ ، ص١٥٨

٣.عبدالاله بدر الاسدي ، العلاقات العراقية -الايرانية ١٩٢٠-١٩٣٧ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ،١٩٨٣،ص١٢٤

٤.رحيم عبدالحسين عباس ، محمود سلمان ودورة السياسي والعسكرى حتى عام ١٩٤٢ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٩٩، ص١٣٠ .

٥. موسى محمد طويرش ، العلاقات العراقية – الايرانية ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٧، ص ٣٠

٦. عبد النافع محمود ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص٧١.

٧. جاسم ابراهيم صالح ، التغلغل الاسرائيلي في ايران واثره في الامن الوطني العراقي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بغداد ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، ١٩٩٩

٤-البحوث المنشورة

١.ذنون يونس الطائي ، العلاقات العراقية -الايرانية ١٩٣١-١٩٤١ ، مجلة دراسات تاريخية ، العدد الرابع ، الموصل ، ٢٠٠٠ ، ص٤٠

٢.جعفر عباس حميدي، معاهدة ١٩٣٧ العراقية-الايرانية وموقف الرأي العام العراقي منها، (دراسات للاجيال) ، (مجلة) ، العدد الثالث ، السنة الخامسة ، بغداد ، كانون الاول ، ١٩٨٢ ،

٣.خير الدين حسيب ، فحو سياسة نفطية وطنية في العراق ، مجلة البترول والغاز العربي ، العدد ٩ ، حزيران ١٩٦٨ ، ص٢٦ .

٤.بيداء محمود احمد الحدود العراقية الإيرانية : دراسة تاريخية سياسية، مجلة الجامعة المستنصرية العدد ٦٨ المجلد ١٦ بتاريخ كانون الثاني ٢٠١٩

٥-المصادر الانكليزية

- Biger، Gideon. The Encyclopedia of International Boundaries، Facts on File، ١٩٩٥. ISBN ٥-٣٢٣٣-٨١٦٠-٠

- Chubin and S. Zalin ، The Foreign Relations of Iran ، Berkaly ، ١٩٧٤ ، p. . ١٥٨

- Ibid، Mem. From Komer to President Kennedy، Washington، February ١٩٦٣ ،٨، P.٣٤٣.

٦-الكتب العربية والمعربة

١. خالد العزي، مشكلة الانهار والحدود بين العراق وايران، بغداد، ١٩٨١،ص١٧ .

٢. دونالد ولبر ، أيران ماضيها وحاضرها ، ترجمة عبدالمنعم محمد حسنين ، (القاهرة ١٩٥٨)

٣. عبدالرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات العراقية ، ج١ (بيروت ،١٩٧٤) ص٢٧-٢٩ .

٤. عبدالرزاق الحسني تاريخ الوزارات العراقية ، ج٢ (بيروت ، ١٩٧٤) ص١٩٨-١٩٩

٥. عبدالرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، ط٤(بيروت ، ١٩٨٠) ص٢٢٩

٦. عبدالرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات (بيروت ، ١٩٨٠)، ص٢٢٩

٧. مصطفى النجار ، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب ، (البصرة، ١٩٧٤) ص١٦٩

٨. طارق مجيد العقيلي ، ناجي الأصيل دبلوماسياُ رائداُ ومفكر حضارياً ، (بغداد، ٢٠٠٢)

٩. لطفي جعفر فرج ، الملك غازي ودورة في سياسة العراق الداخلية والخارجية ١٩٣٣-١٩٣٩ (بغداد، ١٩٨٧) ص ١٩٠

١٠. كيث مكلاتشلان وجورج جوفية ، حرب الخليج ، ترجمة المخابرات العراقية ، (بغداد ، ١٩٨٤) ص١٦ .

١١. أسعد الأنصاري : العلاقات

العراقية الأيرانية ، دار الهدى ، بيروت ، ١٩٨٧، ص ٧

١٢. أسماعيل أحمد ياغي ، حركة رشيد عالي الكيلاني ، دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية ، (بيروت ، ١٩٧٤)، ص٢٦٢-٢٦٣ .

١٣. رجاء حسين خطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي (بغداد ، ١٩٧٩)

١٤. نوري عبدالحميد العاني –علاء جاسم الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ١٩٥٨-١٩٦٨ (بغداد ، ٢٠٠٥) ، ص١٣٩ .

١٥. ليث عبدالحسين الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، (بغداد ، دار الحرية للطباعة والنشر ، ١٩٨٥) ، ص٣٧٥ .

١٦. صالح حسين الجبوري، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق. نهاية عبدالكريم قاسم، بغداد، ١٩٩٠.

١٧. جواد هاشم ،مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام ، ذكريات في السياسة العراقية ١٩٦٧ -٢٠٠٠ (بيروت ، ٢٠٠٣) ص٤٢ .

١٨. جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨ ، ط٢،ج٨ (بغداد ٢٠٠٥) ص ٢٩٨

١٩. ضاري رشيد السامرائي ، مستقبل الخليج العربي في ضوء قانون البحار الدولي الجديد ، ط١ (بغداد ، ١٩٩٠) ص ٣٤

٢٠. روح الله رمضاني ، سياسة أيران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٣ ، ترجمة علي حسين الفياض ، (البصرة ، ١٩٨٤) ص٤٢٠ .

٢١. محمد رضاه شاه ، مذكرات شاه ايران ، البصرة ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، ١٩٨٠ .

٢١. عبد السلام عبد العزيز فهمي ، تاريخ ايران السياسي في القرن العشرين ، الجيزة ، ١٩٧٣

٢٢. راضي دواي طاهر الخزاعي ، العلاقات العراقية –الايرانية ١٩٦٣-١٩٧٥ ، رسالة ماجستير ، جامعة المستنصرية ، كلية التربية ، ٢٠٠٧ ،ص٤٠

٢٣. كوردستان موكرباني ، ودلير أسماعيل ، موقف الإدارة الامريكية في ضوء الوثائق وزارة الخارجية الامريكية (١٩٦٤-١٩٦٨) أربيل ، ٢٠٠٣ ، ص١٦٦ .

٢٤. محمود الدرة ، القضية الكردية ، ط٢(بيروت ، ١٩٦٦) ، ص٤٠٦.

٢٥. عبد الله اسماعيل ، مفاوضات العراق

النفطية ١٩٥٢-١٩٦٨ ، (لندن ، ١٩٨٩) ص٩٤

٢٦. محسن الموسوي ، النفط العراقي دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأميم ، (دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٧٣) ، ص٨٠ .

سابعاً: الصحف والمجلات

١. العهد الجديد، (صحيفة) ، بغداد ، ٢ / كانون الاول / ١٩٦٠.

٢. البلاد، ١٣/ آب/ ١٩٦٠.

٣. صحيفة (الجمهورية) بغداد ٢٥ شباط ١٩٦٤ .

٤. صحيفة صوت العرب (بغداد) ١٢ك٢ ١٩٦٦

٥. صحيفة أطلاعات الإيرانية ، ١٢ ك٢ ١٩٦٦ .

٦. صحيفة البلد (بغداد) العدد ٥٤٤ في ٢٠ أذار ١٩٦٦ .

٧. جريدة المنار ، العدد ٢٩١٨ في ٣/ ١٢/ ١٩٦٤

٨. جريدة العرب البغدادية في ١/ ٤/ ١٩٦٧

٩. جريدة الانوار البيروتيه بتاريخ ٣١/ ٣/ ١٩٦٧

١٠. جريدة العرب في ٥/ ٤/ ١٩٦٧ .

Abdul Salam Aref، a future vision in the course of Iraqi-Iranian relations (1963-1966).

Introduction:

Both Iraq and Iran occupies a distinct geographical position through their global and regional location، and they are linked by long borders، most of them are wild، not separated by long mountainous or watery natural obstacles، and many rivers that originate from Iranian lands and flow into the land of Iraq because of the decline of Iranian lands in the direction of The south and the east of Iraq، which is why it had economic and political importance، as well as their participation in the Shatt al-Arab waterway was important. It was one of the causes of the border conflict between them، due to its distinctive location in the high Arabian Gulf، and it is one of the waterways that enter Iraqi territory along the Iranian border down to north of the Iraqi city of Basra. And this competition

continued until the eighteenth century، and although border tensions and rivalries continued in the nineteenth century، the situation became more stable under the British occupier، who sent joint survey teams to draw the borders that (the borders) have always witnessed modification paths more than once.

حولية المنتدى